

الإقراض والسياسات التنموية في الأراضي
الفلسطينية المحتلة

Lending and Development Policies in the
Occupied Palestinian Territories

عماد الصيرفي

فراس جابر

Firas Jaber

Imad Sayrafi

2014

2014

الإقراض والسياسات التنموية في الأراضي الفلستينية المحتلة

إعداد:

عماد الصيرفي

فراس جابر

2014

حقوق الطبع والنشر محفوظة © مركز دراسات التنمية - جامعة بيرزيت

ISBN : 978-9950-334-229

هاتف: +972 02 2982021

فاكس: +972 02 2982160

ص.ب: 14 بيرزيت

مكتب غزة: تلفاكس +972 08 2838884

البريد الإلكتروني: cds@birzeit.edu

الموقع الإلكتروني: <http://home.birzeit.edu/cds>

تدقيق لغوي: وسيم أبو فاشة

تم انجاز هذا العمل بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ



تصميم وإخراج: أعضاء للتصميم / رام الله
02 2980552

مركز دراسات التنمية

تأسس المركز في عام 1997 كبرنامج بحثي متخصص في الدراسات التنموية. يهدف المركز الى تعميق مفاهيم التنمية وربطها بسياقها العملي من خلال تقديم أطر نظرية ومفاهيمية تتحرى واقع التنمية في فلسطين. وهذا يشمل دراسة التفاعلات بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتنمية. فضلاً عن دراسة بنى السلطة والسيطرة القائمة التي تحول دون تحقيق وتنمية مستدامة ارتباطاً بالسياق الذي يفرضه الاحتلال عليها. فمنذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967 فرضت قيود مشددة على حق المجتمع الفلسطيني بالتنمية. يرى مركز دراسات التنمية أن الأكثر تعبيراً عن التنمية في فلسطين هي استراتيجيات الصمود والبقاء، وإنتاج بدائل محلية لبنى القوى المهيمنة وبالإضافة الى ذلك فان المركز يسعى الى توفير إطار مؤسساتي يمكن من خلاله النظر في جميع القضايا ذات الصلة بالتنمية وبحثها ومناقشتها وذلك بهدف توفير التوجيه والمساعدة العلمية لصناع القرار.

يحاول مركز دراسات التنمية من خلال جمعه بين الابحاث الاكاديمية والنشاطات المجتمعية أن يعزز الربط المحكم بين النظرية والممارسة التنموية اذ تشمل أنشطته في هذا المجال الندوات وورش العمل، والمسوح الميدانية والدراسات التقييمية، وتقييم الاحتياجات. فمن ناحية يعمل المركز على عدد من المشاريع البحثية في شتى المجالات التنموية بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات محلية ودولية. ومن ناحية أخرى ينفذ المركز عدداً آخر من المشاريع المجتمعية التي تهدف الى تمكين الفئات المهمشة ودمجها في عملية التنمية.

الفهرس :

5	1. مدخل أولي	1.
8	2. المنهجية	2.
8	1.1 هدف الدراسة	
9	2.2 منهجية الدراسة	
10	2.3 العينة	
10	3. سياسات الإقراض	3.
12	3.1 ثلاث جهات إقراض واتفاقية باريس	
14	1.1.3 سلطة النقد والبنوك والمصارف	
20	2.3 الزراعة والقروض: تجارة "خاسرة"	
32	4. خلاصات	4.

1. مدخل أولي:

ما زالت التنمية في فلسطين المحتلة كمفهوم وممارسة تثير الكثير من الجدل والنقاش داخل المجتمع الفلسطيني بمختلف فاعليه السياسيين والاقتصاديين والتمويليين، ويعود السبب الأساسي لذلك أن فلسطين ما زالت تقبع تحت الاحتلال، وأن أي نقاش لعملية التنمية يبقى محدوداً في ظل سيطرة الاحتلال على الموارد الطبيعية والمعايير والأرض، وقيامه الدائم بتجريف البنية الاجتماعية-الاقتصادية لمنع نهوض واستنهاض مقومات المجتمع بما يساهم في التخلص والانعقاد منه.

بدورها، عملت السلطة الفلسطينية على إعداد خطط تنموية مختلفة، عكست في تباينها واتجاهاتها أمرين أساسيين؛ الأول تبني سياسات السوق الحر والليبرالية الاقتصادية بشكل مطلق في التعاطي مع عملية التنمية، الثاني الرضوخ الكامل لإملاءات وشروط الدول المانحة، التي سعت بشكل أساسي إلى تكييف البنية الاجتماعية مع متطلبات "عملية السلام" من ناحية، وإبقاء السلطة قادرة على تزويد بعض الخدمات للمجتمع من أجل تعزيز هيمنتها. تعزز هذا بعض الانتفاضة الثانية حيث قامت الدول الغربية بإجراء عملية مراجعة عميقة لآليات وصول الأموال، وكيفية تنفيذ المشاريع، من أجل فرض المزيد من "الانضباط"، وتعديل "للمحتوى" في مواجهة مجتمع منفتح، الأمر الذي أدى إلى استدخال أنماط اقتصادية ليبرالية تسعى إلى "فردنة" عملية التنمية، وتحويلها إلى سلعة قابلة للتداول بشكل حصري بين مجموعة نخب متنفذة داخل القطاع الخاص، مرتبطة بعلاقات مع كبار مسؤولي السلطة، ومع قادة الاحتلال.

ضمن هذا السياق والتوجه، قامت المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وعدد من المؤسسات الأوروبية، وبتشجيع من وزارة الاقتصاد، ووزارة المالية، وسلطة النقد على إجراء مراجعات للسياسات المالية والنقدية، وسياسات الإقراض، في سبيل الدعوة لتثقيف الدورة الاقتصادية عبر تشجيع القطاع الخاص على اتخاذ المبادرات، وبما يخلق نمو اقتصادي، وأقيم لهذا الغرض عدداً من مؤتمرات الاستثمار.

يتحدث هاري في (2003)¹ في كتابه «الامبريالية الجديدة» عن النظام الرأسمالي ودور الدول في حمايته عبر السيطرة على الموارد، حيث تتيح السياسات للرأسماليين جمع رأس المال وتركزه لديهم، إضافة لدور السياسات في خلق فضاءات جغرافية جديدة حيث يكون جني الأرباح هو المحفز الرئيسي في الاقتصاد.

1 Harvey, David. 2005. The New Imperialism. Oxford: Oxford UP.

نستطيع ملاحظة توجهات البنوك بالتركيز على القروض الاستهلاكية في الأراضي الفلسطينية كمثال على ذلك. حيث كانت أكثر من 68% من القروض التي يصدرها بنك فلسطين على سبيل المثال هي تذهب للاستهلاك². وفي حالة مجتمع تحت الاحتلال، تتعرض فيه البنى الانتاجية والاجتماعية للسحق المستمر من أجل تقويض أي قدرة صمود لدى المجتمع، فإن توجيه القروض نحو الاستهلاك سيقبل من قدرة تكيف المجتمع مع أي هزات كبرى، وسيربط عدد كبير من الناس بديون لسنوات طويلة دون ضمانات حقيقية لقدرتهم على السداد، إضافة إلى توجيه دفق مالي كبير لا يعمل بالأساس على تطوير البنى الانتاجية التي تستطيع بدورها تشغيل الناس، وإنتاج قيمة مضافة.

هناك وجهات نظر مختلفة حول السياسات المالية والقروض وخلافاً لوجهة نظر هارفي، يشار في دراسة للبنك الدولي عن الآثار الايجابية لفتح التمويل والقروض الاستهلاكية لذوي الدخل المحدود على النشاط الاقتصادي، إضافة لوجود علاقة بين الوصول للتمويل والنمو والتقليل من الفقر، بحيث أن هذا النوع من التمويل يقوم أيضاً بخلق نشاط اقتصادي إضافي بالرغم من أنه لا يدعم قطاعات انتاجية بشكل مباشر³. يتم هذا من خلال تعزيز قدرة ذوي الدخل المحدود على الاستهلاك من خلال توفير سيولة مالية، بما يعزز من الدورة الاقتصادية، ولكن هذا يرتبط بتوجيه الاستهلاك أو جزء كبير منه نحو استهلاك المنتجات المحلية و/أو فتح منشآت صغيرة.

بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة، هناك أطراف عدة تؤثر في الواقع الفلسطيني، وتشمل سياسات الاحتلال الإسرائيلي، والسياسات الدولية، وسياسات السلطة الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، في الضفة الغربية، نجحت القوانين الإسرائيلية العنصرية التي تمنح الحق في الوصول للماء والموارد للمستوطنين بتحويل مناطق المستوطنات لمناطق خصبة مقارنة بالمناطق التي تقع تحت السيطرة الفلسطينية⁴. الحالة الاستعمارية، هنا، والمتجسدة بالسيطرة على الأراضي والموارد توجه من أجل استثمار رأسمالي يتيح تراكم رأسمالي من خلال الموارد المنهوبة، والتي تعود من أجل تثبيت سيطرة الاحتلال، أما في الجهة الأخرى فإن المزارع الفلسطيني يتعرض لعمليات سلب وسحق مستمرة، تقلل من قدرته على الصمود من خلال الإنتاج، وتقلل كذلك من مساهمته الاقتصادية المباشرة، نتاج السياسات الاستعمارية أولاً، والسياسات النيوليبرالية التي تنظر إليه على أنه استثمار «خاسر» كما سنوضح لاحقاً.

2. مقابلة شاكر الصفدي، بنك فلسطين. 2014/7/7. مقابلة خاصة بالدراسة.

3. Bruhn, M. & Love, I. 2009. The economic impact of banking the unbanked: evidence from Mexico.

The World Bank. Available at: <http://ideas.repec.org/p/wbk/wbrwps/4981.htm>

4. Wutich, Amber and Alexandra Brewis. "Food, Water, and Scarcity: Toward a Broader Anthropology of Resource Insecurity". Current Anthropology, Vol. 55, No. 4 (August 2014), pp. 444-468.

أسس البنك الدولي صندوقاً للمخاطر السياسية للإقراض، بما يشجع البنوك الأجنبية والعربية والمحلية العاملة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة على زيادة نسبة القروض من الودائع التي تستحوذ عليها البنوك، هذه القروض توجهت بالأساس إلى قروض فردية استهلاكية (شراء بيت، سيارة... الخ)، وكذلك تشجيع التجار والشركات على استخدام الجاري المدين، إضافة إلى عدد قليل من القروض توجهت من أجل المشاريع الاقتصادية، وفي هذه الحالة كانت الفوائد والشروط التي توضع كضمانات من قبل البنوك عالية جداً في حمائيتها، والأهم أنها توجهت إلى توجيه القروض إلى مشاريع مضمونة، أو إلى أصحاب رؤوس الأموال القادرين على السداد في حين ترك صغار المنتجين، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في معظم الأحوال تواجه مصيرها أمام الاحتلال ومنتجاته أولاً، وأمام الشركات الفلسطينية الكبرى التي سعت لإعادة تشكيل خارطة الاستحواذ والاحتكار ثانياً.

شهدت أعوام 2011-2012 وصولاً إلى هذه اللحظة عدة احتجاجات اجتماعية اقتصادية تركزت على موضوع الأجور، غلاء الأسعار، أسعار المحروقات، وغيرها الكثير من المطالبات التي امتدت من عام 2011 وحتى الآن. عدا قدرة السائقين الفلسطينيين بالتأثير على الحكومة من خلال تعطيل حركة السير والمواصلات خلال عام 2012⁵، مما أدى إلى استجابة الحكومة جزئياً لمطالبهم، أما بقية المظاهرات والاعتصامات الموجهة إلى السلطة لم تلق أذاناً صاغية بسبب اعتماد سياساتها على مشورة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إضافة إلى القوة المتزايدة للوبي كبار رجال الأعمال الفلسطينيين.

هذا الأمر أدى إلى زيادة التهميش وإقصاء مجموعات سكانية ومناطق جغرافية بعينها، في منطقة الأغوار، تعتبر إسرائيل 87% من هذه الأراضي بأنها أراضي دولة، مناطق عسكرية، موارد طبيعية، وتعتبرها تحت سيطرتها، علماً بأن الأغوار هي المناطق الأكثر خصوبة في المناطق الفلسطينية⁶.

عند الحديث عن التنمية في فلسطين، يجب التعامل مع الاحتلال والاستعمار الإسرائيلي والبنى التي يشكلها. فإن مقاومة هذه البنى ترتبط أيضاً مع عمليات الإنتاج وحماية الإنتاج الفلسطيني من تأثير الاحتلال والاقتصاد الإسرائيلي عليه. حيث يستورد الفلسطينيون ما قيمته أكثر من 4 مليار دولار من البضائع والخدمات الإسرائيلية⁷.

5. يوسف الشايب، إضراب سائقي «العمومي» يشل الحركة وتواصل الاعتصامات الاحتجاجية على الغلاء. جريدة الأيام. الرابط الإلكتروني: <http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=199044&date=9/7/2012>

6. Al-Botmeh, Samia. "Implications of the Kerry Framework: The Jordan Valley". *Journal of Palestine Studies*, Vol. 43, No. 3 (Spring 2014), pp. 49-5.

7. Rabbani, Mouin. "Its Not Over until Its Over". *Journal of Palestine Studies*, Vol. 43, No. 3 (Spring 2014), pp. 51-55.

إن القطاع الزراعي، بطبيعته، يواجه العديد من المخاطر ارتباطاً بعملية الإنتاج والرياح، بما يشمل عوامل مختلفة مثل الطقس، والأسعار، إلا أنه من المهم أيضاً دراسة المخاطر التي تشكلها السياسات المالية أيضاً لقطاع الزراعة ودراسة آفاق التنمية في ظل هذا الواقع.

مع اختلاف وجهات النظر حول آثار القروض والسياسات المالية، إلا أن هذه الدراسة تعتمد نموذج هاريفي في دور السياسات المالية في تكريس تركيز رأس المال ومراكمة رأس المال بما يخلق مجتمع استهلاكي ويؤثر سلباً على التنمية، ولا تراكم في القطاعات الاقتصادية التي تعمل على تعزيز صمود الشعب الفلسطيني من خلال الإنتاج، استبدال بضائع الاحتلال، تشغيل الأفراد، وخلق دخل للعائلات الفلسطينية.

2. المنهجية :

1.2 هدف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحليل وتفكيك سياسات الإقراض في المناطق الفلسطينية المحتلة، في سياق التوجهات التنموية للحكومات الفلسطينية، وكيف عملت على تثبيت الشركات الكبرى، وسحق الشركات الصغيرة والمتوسطة المنتشرة في الضفة الغربية.

تحاول الدراسة الإجابة على أسئلة رئيسة منها:

- ما هي سياسات الإقراض في المناطق الفلسطينية؟ وكيف تطورت؟
- من المستفيد الأساسي من هذه السياسات؟ والعلاقات بين البنوك والمؤسسات المالية وأصحاب القروض؟
- هل استفاد أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمزارعين من سياسات إقراض تدعم الإنتاج المحلي؟
- ما هي آثار القروض التي حصل عليها أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟ وهل سياسات البنوك والمؤسسات المالية تسعى إلى دعم المشاريع الإنتاجية؟ ما هي الشروط التي تفرض على المقترضين؟
- تتبع نموذج بناء شركة كبرى (دواجن عزيزا) في محافظة طولكرم على إنتاج البيض والدجاج اللاحم في المنطقة، وكيف أثرت هذه الشركة على الأهالي؟

2.2 منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة على منهج التحليل الكيفي. مستخدمة أسلوب المقابلات المعمقة مع عدد من أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمزارعين، ومع شركة عزيزا، بالإضافة إلى مراجعة الوثائق والأدبيات والتقارير ذات العلاقة.

عملت الدراسة على مراجعة المفاهيم النظرية الأساسية حول الإقراض، بحيث تعمل على تحليل المدارس الاقتصادية والتموية المختلفة التي تناولت الإقراض كسياسة/ أداة مالية وتمدوية. المراجعة المفاهيمية ستؤسس مدخلاً للدراسة يتم من خلاله تناول سياسة الإقراض الحالية، وتأثيراتها التمدوية.

3.2 مجتمع الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة بالأطراف المرتبطة بالمشاريع الانتاجية الكبيرة والصغيرة والقروض، حيث تتمثل المشاريع الانتاجية الكبيرة بالشركات المنتجة، والمشاريع الانتاجية الصغيرة بالمنتجين الصغار مثل المزارعين، أما البنوك والمؤسسات المالية تعبر عن الأطراف التي تعمل في نطاق الإقراض.

هناك فروق أساسية في أطر وأسس عمل كل من البنوك ومؤسسات الإقراض، حيث تخضع البنوك لقانون مختلف ولإشراف سلطة النقد الفلسطينية، إضافة إلى قوانين الدول المصدرة لها، فيما تخضع مؤسسات الإقراض لقانون مختلف، وتحت رقابة هيئة سوق رأس المال الفلسطيني.

الاختلاف هذا، يعني أن آلية إعادة استثمار جزء من الودائع والنسب والطرق هي جزء من النظام المصرفي، فيما تعمل شركات الإقراض ضمن آلية مختلفة لا تتضمن وجود الودائع، أو إعادة استثمار وضع جزء منها في المجتمع، غير أن القاسم الأساسي المشترك هو التعاطي مع القروض كأداة مالية تحقق الربح، وبفوائد مرتفعة، وضمن ضمانات مشددة، كما أن البنوك ومؤسسات الإقراض لديهما قدرة عالية على التأثير على الاقتصاد المحلي.

2.4 العينة:

تمثلت العينة بمجموعة من مزارعي الدواجن في مناطق شمال الضفة، منطقة الكفريات وبالتحديد كفر جمال وكفر عبوش وكفر صور، حيث تم مقابلة 7 مزارعين في هذه المناطق.

أما حجم الإنتاج للمزارعين، فتم لقاء 4 مزارعين يربون ما بين 500-700 صوص / دجاجة، و3 مزارعين يربون ما بين 1200 و4000 صوص / دجاجة.

كما تم إجراء مقابلتين مع شركة عزيزا للدواجن ومقابلة مع بنك فلسطين للبحث في موضوع الاقتراض للمشاريع الانتاجية.

تم اختيار المزارعين عبر الاعتماد على باحثين ميدانيين من منطقة البحث، وزيارة المناطق للبحث عن مزارعين صغار في المرحلة الأولى، وفي المرحلة الثانية جرى إجراء مقابلات مع مزارعين يعملوا بنطاق متوسط.

3. سياسات الإقراض:

عملت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة على إعداد خطط تنمية وطنية تمتد لمدة ثلاث سنوات، وتهدف الخطة كما هو معلن إلى توجيه جهود الحكومة والمناحين نحو الأولويات التنموية المختلفة، ولكنها في الإطار العام سعت إلى تجنيد الأموال كوثيقة أساسية متطلبية من قبل المناحين من أجل تمويل السلطة، وتمر الوثيقة في عملية مفاوضات يحاول كل طرف من الأطراف المشاركة فرض شروطه، لذلك تنتهي إلى كونها سلة غير متجانسة من المشاريع والبرامج والأولويات المتضاربة.

تضم خطة الحكومة التنموية للفترة 2014 - 2016 عدداً من الأولويات السياسية، وتخطب إحداها رفع القدرة الإنتاجية والتنافسية للقطاع الخاص الفلسطيني في عدة مجالات ومنها الزراعة. وتحدد الخطة أن استخدام المناطق الفنية بالموارد مثل الأغوار هدفاً لها من أجل تشجيع الإنتاج والنمو⁸. تحاول الحكومة من خلال الارتكاز على خطة كيري إطلاق صندوق «شراكات» للاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاعات الصناعة والزراعة وتكنولوجيات المعلومات والصحة والتعليم، وحسب بعض رجال الأعمال الفلسطينيين فقد بدء الصندوق بالفعل في شراء حصص في مشاريع إنتاجية قائمة وناجحة، بغرض توسيعها، وتحديدًا في قطاع الأغذية والألبان.

8 . دولة فلسطين. خطة التنمية الوطنية 2014 - 2016. متوفرة إلكترونياً.

9 . صندوق شراكات. الموقع الإلكتروني: <http://ar.sharakat.ps/wordpress/about-pif/>

خطة التنمية العامة التي ترسم السياسات والتوجهات والأولويات التنموية في أربعة قطاعات، ومنها قطاع التنمية الاقتصادية والتشغيل الذي يتعامل مع السياسات العامة ذات العلاقة، وبمراجعة القطاع نجد أن هناك أولويتين تم تصميمهما في الخطة:

الأولى: تشجيع الاستثمار في المشاريع الصغيرة المدرة للدخل في كافة محافظات الوطن، وتوفير التسهيلات الائتمانية لها وضمانها، والعمل على خلق الروابط الخلفية والأمامية فيما بينها.

الثانية: وضع الإجراءات المناسبة لتسهيل حصول الشركات الفلسطينية، خاصة الصغيرة منها والأفراد، على التمويل¹⁰.

هذه المقاربة التي اعتمدها الخطة، والتي اعتمدت في تنفيذ أحدها على تأسيس صندوق شركات مرتكزاً على خطة كيري، فيما تعتبر سياسات ونظم الائتمان والإقراض سياسة حكومية وعامة استخدمت من أجل نقل الموارد إلى فئة معينة من السكان، وقد تطور السياق العالمي لسياسات الائتمان والإقراض بشكل عام، وبشكل خاص التمويل الصغير من التقديم المباشر من قبل الحكومات إلى تطوير السياسات التي تعمل على خلق وتشجيع نمو الإقراض الصغير¹¹.

الخطة الحكومية والسياسات العامة الموجهة للإقراض، لا تركز على تقديم تفسير واضح للإقراض والائتمان، وتوجيهه لقطاعات معينة، فما عدا ذكر التركيز على المشاريع الصغيرة والمدرة للدخل، لا يوجد توضيح حول قدرة المشاريع الزراعية على الحصول على القروض والائتمان، رغم أن الائتمان الفلاحي أهمية كبيرة خاصة في المجتمعات التي تعتمد على الفلاحة كمورد أساسي لها وهو في الغالب ائتمان قصير أو متوسط الأجل وقليل منه مخصص للأجل الطويل، (1) ويكون الهدف منه تمويل المحصول والإنتاج الفلاحي الجاري والأبنية والتجمعات، (2) ويؤدي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي والنهوض بالتنمية الفلاحية، كما يمكن أن يؤدي في حالة حسن استخدامه إلى رفع مستوى معيشة الفلاحين وزيادة مساهمة الدخل الفلاحي في تركيب الدخل الوطني والتقليل من درجة التبعية الغذائية والتخفيف من آثارها السلبية على النشاط الاقتصادي¹².

10. دولة فلسطين. خطة التنمية الوطنية 2014 - 2016. متوفرة إلكترونياً.

11. CGAP. موجز الجهات المانحة: رقم 19. الرابط الإلكتروني <http://www.cgap.org/sites/default/files/CGAP-Donor-Brief-The-Role-of-Governments-in-Microfinance-Jun-2004-Arabic.pdf>

12. بن سمينة، عزيزة. 2006. «سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية» - دراسة حالة الجزائر». في سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات. (وقائع الملتقى الدولي المنعقد في الفترة بين 21-22/11/2006). الجزائر: جامعة بسكرة.

نرى وجود مسارات مختلفة في فهم سياسات الإقراض، السياسة الممارسة والسائدة، هي دعم القروض الفردية والاستهلاكية الموجهة لشراء العقارات السكنية والسيارات، وممارسة أخرى تحاول توجيه الإقراض للمشاريع، وغالباً ما تتال الشركات الكبيرة، وتحديداً العاملة في قطاع الخدمات الحصة الكبرى من التسهيلات الائتمانية، أما قطاع الزراعة فلا توجد سياسة رسمية تعمل على دعمه من خلال القروض الموجهة للإنتاج والتشغيل، عدا بعض المبادرات التي سنأتي على ذكرها لاحقاً. يتمثل هذا في السياسة الرسمية المتبعة من قبل السلطة الفلسطينية في تشجيع الاستثمار، وتحديد المشاريع الكبرى، والتي توجهت بالأساس لقطاع الخدمات، والقطاع المالي، أما القطاع الإنتاجي فقد بقي غالباً خارج هذه التوجهات، حتى الخطوة الأخيرة، التي أعادت الاعتبار للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، دون تقديم حلول مالية وشموية.

3.1 ثلاث جهات إقراض واتفاقية باريس؛

يتبع الإقراض والائتمان عدة نماذج اقتصادية - مالية، بحيث يتم التمويل من خلال أدوات مالية تتبع إما للدولة أو مؤسساتها أو بنوكها العامة أو التي تساهم فيها بشكل كبير، أو من خلال القطاع المصرفي سواء المساهمة العامة أو المملوك بالكامل للخاص، النموذج الثالث (المختلط) يتبع شركات خاصة تقوم بعملية الإقراض، أو من خلال تعاونيات، مؤسسات أهلية.

النمط السائد فلسطينياً هو سيطرة قطاع البنوك والمصارف على عملية الإقراض، ورغم أن هذه الدراسة تتناول الإقراض في المجال الإنتاجي، مع التركيز على القروض التي توجه لعمليات الإنتاج الزراعية والحيوانية، إلا أنها ستشير إلى دور الحكومة والشركات الأخرى في تمويل هذه العمليات الإنتاجية.

تعتبر البنوك الفلسطينية والعربية والأجنبية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة حديثة نسبياً، حيث أن الاحتلال تسبب في إغلاق البنوك وبدأت معظمها بالعودة مع بداية التسعينيات. إضافة إلى الإجراءات والنظم التي تتبعها البنوك العاملة، فأنها تخضع للقوانين الفلسطينية ولتابعة وإشراف سلطة النقد الفلسطينية التي تقوم بدور البنك المركزي الفلسطيني، وفقاً لاتفاقية باريس الاقتصادية التي تنظم العلاقة بين السلطة الفلسطينية ودولة الاحتلال. ورغم أن سلطة النقد لا تمارس الصلاحيات الكاملة إلا أنها تملك سلطة تنظيمية على البنوك العاملة.

المفارقة، في وجود الكثير من المؤسسات العامة، كما في تأسيس سلطة النقد أن تأسسها جاء لاحقاً لعمل البنوك، حيث استطاعت البنوك أن تعمل وتحقق الأرباح دون وجود أي إطار تنظيمي عدا ذلك الذي يحكمها في الدول التي تأسست بها، أو وفقاً للقوانين الأردنية أو

المصرية العاملة. حدد هذا قدرة البنوك على التأثير في شكل وقدرة سلطة النقد من البداية، إضافة إلى وجود أرضية تنظم العلاقات الاقتصادية، وهو برتوكول باريس الاقتصادي الذي قنن وحدد دور سلطة النقد وقدرتها على التأثير في السياسات المالية، كمؤسسة «قاصرة» عن اللحاق في ركب البنوك المركزية.

وضعت اتفاقية باريس اللجنة الاقتصادية الأساسية الناشئة لنظام السلطة الوطنية الفلسطينية، وحددت مجموعة كبيرة من الإجراءات والمسموحات والممنوعات، ولكنها استتبعت إلحاق النظام الاقتصادي التابع للسلطة بالنظام الاقتصادي «الإسرائيلي» القوي والمتطور، من حيث الضرائب، والجمارك، والمواصفات والمقاييس المتبعة، وأماكن الاستيراد والشحن، ونسب الضرائب والجمارك، وأنواع المواد والمنتجات المسموح باستيرادها وتصديرها وتلك الممنوعة. بالإضافة إلى هذا، حددت اتفاقية باريس المواصفات الأمريكية والأوروبية السائدة في السوق الإسرائيلية كأساس للتعامل مع المنتجات المستوردة للسوق الفلسطينية¹³، كما حددت النظام المالي المتاح ضمن السوق الفلسطينية، وذلك بإنشاء «سلطة نقدية» أو سلطة النقد الحالية، وقد تم تحديد إطار عملها في مجموعة من البنود الواردة في هذه الاتفاقية على أساس السوق الحرة والتعاملات المالية العالمية، كما سمحت للبنوك الإسرائيلية بالعمل داخل مناطق السلطة¹⁴. كما تبنت الاتفاقية الشيكال عملاً رئيساً داخل السوق الفلسطينية، وربطت الودائع بالشيكال، وحددت نسب العمولة على الودائع، والأخطر من ذلك أنها أوكلت بنك «إسرائيل» مسؤولية إدارة الودائع بعملة الشيكال، وبالتالي سيتصرف كبنك مركزي للشيكال داخل مناطق السلطة، على أساس إدارة متواضعة من قبل سلطة النقد الفلسطينية¹⁵.

حددت الاتفاقية الضرائب، ومنها ضريبة القيمة المضافة، بسقف أقل 1-2% عن نسب الضريبة في إسرائيل، وأبقت الاتفاقية على العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل والمستوطنات مسموحة، وحددت نسب التحويل على الضرائب والتقاعد ومخصصات الضمان، كما حددت نسب الاقتطاعات لصالح المؤسسات الإسرائيلية على أساس تقديمها خدمات صحية أو إدارية للعمال الفلسطينيين داخل إسرائيل¹⁶. والغريب أن هذه الاتفاقية تعاملت مع المستوطنات كمناطق قانونية، وعليه يسمح بجباية الضرائب على العمال الفلسطينيين لصالح السلطة فيها.

نظمت اتفاقية باريس عملية تأسيس سلطة النقد، والتي بدورها تراعى في عملها الإجراءات العالمية من أجل إتباع المعايير «المقبولة» في إدارة المال وفقاً لمقابلة مع رئيس سلطة النقد جهاد

13. اتفاقية باريس الاقتصادية. 1994. ص: 1-8.

14. المصدر السابق، ص 9.

15. المصدر السابق، ص 11.

16. المصدر السابق.

الوزير «أصدرت سلطة النقد، دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة البنوك في فلسطين بما يتوافق مع إصدارات لجنة بازل للرقابة المصرفية، وما اعتمده مجلس المحافظين العرب في نهاية العام الماضي في صندوق النقد العربي. فمنذ العام 2006 عندما مر الجهاز المصرفي بوضع صعب حيث كان لديه احتياطي بقيمة 220 مليون دولار فقط، لكن وضعنا حلولاً وتعلمنا من تلك الأزمة المالية السابقة فأصبح احتياطي الجهاز المصرفي الفلسطيني الآن يتجاوز المليار و300 مليون دولار. فكانت نسبة تعثر القروض في العام 2006، 15% لكنها تقلصت الآن ووصلت الى نسبة 2.9% فقط. منذ بداية العام 2011 حضرنا جهازنا المصرفي للازمات المالية في ظل المتغيرات التي نتجت عما يسمى بالربيع العربي فجهزنا أنفسنا للتقلبات الجيوسياسية، وعملنا على مدار السنوات منذ نهاية العام 2010 مروراً بالعام 2013 حيث رفعنا نسبة المخاطرة من 1.5% الى 2% فكل البنوك لم توزع 15% من ارباحها وذلك للمزيد من التحوط المالي¹⁷.

هذا تصريح واضح، حيث أن نسبة الالتزام بسداد القروض قد ارتفعت نتيجة تجاوز مرحلة الانتفاضة الثانية التي أدت إلى نشوء وضع لم يتمكن فيه المقترضون من السداد نتاج وقوف الرواتب، وانهيار الكثير من المؤسسات، كما تم تفعيل النظام الشرطي والقضائي لملاحقة المتخلفين عن السداد، والأمر الآخر المهم هو أن البنوك قد شددت بشكل كبير من شروطها وإجراءاتها للحصول على قرض، بحيث يمكن القول أنه للحصول على قرض فإنه يجب عليك إحضار كفيلين، إضافة إلى طابو الشقة أو رهن السيارة، إضافة إلى الالتزام بتحويل الراتب وحجز المستحقات، أي أن البنك يأخذ أربعة أضعاف ما يقدمه كضمانات مقابل القروض الشخصية والاستهلاكية الموجهة لشراء السيارات والشقق، وهذا مأل معظم القروض المقدمة من قبل البنوك والمصارف.

1.1.3 سلطة النقد والبنوك والمصارف:

أنشئت سلطة النقد الفلسطينية لتمارس بعض مهام البنك المركزي في ظل عدم وجود سيادة أو دولة، وتشرف على القطاع المصرفي في مناطق سيادة السلطة الوطنية «تأسست سلطة النقد الفلسطينية بموجب قرار رئاسي في العام 1995 كمؤسسة مستقلة، وتم استبدال هذا القرار بإصدار قانون سلطة النقد في العام 1997. وقد أنشئت سلطة النقد لتحقيق العديد من المهام الواردة في بروتوكول باريس الاقتصادي كما ورد في القانون رقم (2) للعام 1997. وتمارس سلطة النقد عدداً من المهام المناطة بالبنك المركزي، وليس كلها، تتحدد على وجه الخصوص

17. وكالة معا الإخبارية. الوزير لـ معا: الجهاز المصرفي قادر على مواجهة الازمات المالية. (تاريخ الدخول: 1/7/2014).
الرابط الإلكتروني: <http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=694996>

في مراقبة المصارف، وخدمات المدفوعات، والأبحاث، والإحصاء»¹⁸.

كما هو واضح من تعريف سلطة النقد، فإنها ملتزمة باتفاقية باريس الاقتصادية التي تضع العديد من القيود على تطور سلطة النقد نفسها، بالإضافة إلى تطور النواحي المالية والاقتصادية داخل مناطق السلطة الوطنية، والأهم هو إجبار سلطة النقد -بالارتكاز على الاتفاقية- على التنسيق المستمر مع البنك المركزي «الإسرائيلي»، واستخدام عملة الشيكل، بالإضافة إلى قيود على احتياطات العملات المختلفة وربطها الدائم بالشيكل.

ترتبط سلطة النقد بإطار قانوني وتشريعي، ومن أهم محددات الإطار القانوني ثلاثة قوانين، هي: قانون رقم (2) للعام 1997 بشأن سلطة النقد الفلسطينية، قانون رقم (7) لسنة 2013 بشأن المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، قانون رقم (6) لسنة 2013 بشأن تعديل قرار بقانون مكافحة غسل الأموال رقم (9) لسنة 2007، قرار بقانون رقم (17) لسنة 2012 بشأن قانون تسوية المدفوعات الوطني، قرار رقم (62) لسنة 2011 بشأن نظام رسوم ترخيص المصارف، قرار رقم (108) لسنة 2011 بشأن النظام المالي والمحاسبي لسلطة النقد الفلسطينية، قرار رقم (132) لسنة 2011 بنظام الترخيص والرقابة على مؤسسات الإقراض المتخصصة، قرار بقانون رقم (9) لسنة 2010 بشأن المصارف، مرسوم رقم (13) لسنة 2008 بشأن نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة، قانون رقم (2) لسنة 1997 بشأن سلطة النقد الفلسطينية¹⁹.

تنظم هذه القوانين عمل سلطة النقد، وكذلك ترخيص المصارف والشركات المصرفية المختلفة، بالإضافة إلى إجراءات مكافحة غسل الأموال، التي صدر قرار بقانون خاص بها نتيجة ما سمي بـ«محاكمة الإرهاب»، ولتجفيف أموال بعض الأحزاب والمنظمات الفلسطينية، والذي أصبحت البنوك تستخدمه لإغلاق حسابات بعض المنظمات الأهلية، ومنها تلك العاملة في القطاع الزراعي تحت مبررات مختلفة.

يعمل ضمن نطاق اختصاص سلطة النقد 17 مصرفاً وبنكاً، تملك شبكة تزيد على 252 فرعاً ومكتباً. ومن بين هذا العدد هناك سبعة مصارف محلية، وعشر مصرفاً أجنبياً. كما أن مصرفان من المصارف العاملة في فلسطين هي مصارف إسلامية. كما يعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة 256 صرافاً معتمداً من قبل سلطة النقد²⁰. ونجد من بين البنوك المحلية سبعة منها مدرجة ضمن سوق فلسطين للأوراق المالية، وأكبر قيمة سوقية هي لبنك فلسطين بواقع 448

18. سلطة النقد الفلسطينية. أيلول 2014. الموقع الإلكتروني.

19. المصدر السابق.

20. سلطة النقد الفلسطينية. أرقام وحقائق الربع الثالث 2014.

مليون دولار أمريكي²¹. بينما يعمل البنك العربي داخل السوق الفلسطينية وأسهمه مدرجة ضمن السوق الأردنية، وهو أكبر بنك من حيث التشغيل والأصول في فلسطين.

بمقارنة إجمالي التسهيلات مع الودائع، فقد بلغ إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك العاملة في فلسطين، بحسب أرقام جمعية البنوك حتى نهاية أيار 2014 8.5 مليار دولار أمريكي، أي أن إجمالي القروض من الودائع يبلغ قرابة 52%. ويستحوذ بنكا العربي وفلسطين على أكثر من 55% من حجم الودائع في فلسطين، وكذلك الحال ينطبق على استحواذهما على التسهيلات المصرفية بنسبة تبلغ 60%، بينما تتوزع النسبة المتبقية على بقية المصارف الـ 15²².

وجود هذا العدد الكبير من البنوك ليس هناك ما يبرره في ظل صغر ومحدودية حجم الاقتصاد الفلسطيني، ومسيطر عليه بنويماً من قبل الاحتلال، مقارنة بالاقتصاد الصيني الذي يصل فيه معدل البنوك لعدد السكان 0.02 لكل مائة ألف من السكان²³، فيما تصل هذه النسبة في فلسطين إلى 2.2 بنك لكل مائة ألف، وهي نفس النسبة في اقتصاد دولة متقدمة مثل الدنمارك، كما يعني هذا في حال تطبيق نفس نسبة البنوك في الصين إلى حاجتنا إلى نصف بنك فقط لا غير.

جدول: يوضح نسبة البنوك في الاقتصاديات المتقدمة مقابل عدد السكان

الدولة	نسبة البنوك لكل مائة ألف من السكان
المانيا	3.2
الدنمارك	2.2
الولايات المتحدة الأمريكية	1.2
فرنسا	1.1
بريطانيا	5.0
فلسطين	2.2

21. بورصة فلسطين. تقرير التداول الدوري للفترة ما بين 3/8 - 31/8/2014. الرابط الإلكتروني: <http://www.pex.ps/PSEWebSite/NASHRA/20140831.pdf>

22. عبد الله، محمد. 4.7 مليار دولار إجمالي القروض الممنوحة في فلسطين. جريدة القدس. الرابط الإلكتروني: <http://www.alquds.com/news/article/view/id/514260>

23. Raghavan, Pyaralal. India's stunted banking sector: Number of banks per lakh population in Germany is 230 times higher than that of India. Link: <http://blogs.timesofindia.indiatimes.com/minorityview/indias-stunted-banking-sector-number-of-banks-per-lakh-population-in-germany-is-230-times-higher-than-that-of-india>

كما أن البنوك ذاتها لا تعمل على تعزيز الاستثمار في قطاعات اقتصادية إنتاجية من خلال توفير قروض بفوائد ميسرة على مستويات طويلة، ومتوسطة، وقصيرة الأمد، وذلك تحديداً في مجال القروض الإنتاجية (بدأت بعض المحاولات لتمويل تحت مسمى المنشآت الصغيرة والمتوسطة)، حيث تعطي البنوك القروض في مجال الاستهلاك، وشراء العقارات بما يعنيه هذا من ضمان استرداد عالٍ لقيمة القرض وانخفاض المخاطرة، غير أن هذه القروض بأكملها تسجل ضمن نفقات الاستهلاك وليس الإنتاج، بينما القروض الإنتاجية لا تقوم البنوك بإعطائها، وذلك بسبب ارتفاع مخاطر عدم التحصيل من وجهة نظر البنوك، ولكن هذا النوع من المخاطر هو الذي يعمل على تطوير قطاع إنتاجي صغير، ومتوسط، وحتى كبير، يعتمد في حركته على الأصول المودعة في البنوك من قبل المواطنين الفلسطينيين، التي يقوم مواطنون فلسطينيون آخرون باستثمارها بشكل إنتاجي لتوسيع دائرة الإنتاج والتشغيل²⁴.

إذن، تنظر البنوك للاقتصاد الفلسطيني على أنه مكان مناسب لمراكمة الأرباح دون الاضطرار إلى إرجاع جزء من هذه الأرباح من خلال عملية إعادة استثمارها في مشاريع إنتاجية وصناعية، وتعمل السلطة موافقة على هذا النهج الفريد من نوعه، حيث تشترط معظم الدول على البنوك العاملة على أراضيها تخصيص نسبة معينة لاستخدامها كقروض صناعية وإنتاجية. حيث وضع البنك الاحتياطي الهندي خلال عام 2014 قائمة للقطاعات ذات الأولوية في مجال الإقراض، ويأتي على رأسها قطاع الزراعة، ثم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، ثم التعليم²⁵.

عند مقارنة إحصائيات لدراسات عدة بين نسب الاستثمار للبنوك في فلسطين وفي دول عربية مجاورة، أن هذه البنوك تستثمر القليل فقط من ودائعها في فلسطين مقارنة بالأردن ومصر، فقد «قامت البنوك في العام 1996 بتوظيف حوالي 68% من مجمل ودائعها في فلسطين مقارنة بالأردن ومصر، لدى البنوك في الخارج. أما نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع (التي وصل أعلى معدل لها 38% العام 2000 خلال الفترة 1996-2003)، نجد أنها نسبة متدنية مقارنة بالدول المحيطة، ما يشير إلى تواضع دور البنوك في تمويل الأنشطة الاقتصادية في المناطق الفلسطينية»²⁶.

تضع دراسة أحدث نسب استثمار البنوك موضع تساؤل حيث تشير إلى «أن نسبة استثمارات المصارف العاملة في فلسطين؛ سواء من إجمالي ودائع العملاء أو من إجمالي الموجودات، هي

24. فراس جابر، 2010. خصخصة فلسطين. في وهم التنمية: في نقد الخطاب التنموي الفلسطيني. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإفتاء.

25. Reserve Bank of India. Priority Sector Lending – Targets and Classification. Link: <http://www.rbi.org.in/scripts/FAQView.aspx?id=87>

26. الجعفري ومكحول وآخرين. 2003. قطاع الخدمات الفلسطيني ودوره في عملية التنمية الاقتصادية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). ص 4

الأقل بشكل عام مقارنة بالدول المجاورة، ويعزى ذلك -إضافة إلى ارتفاع المخاطرة السياسية- إلى ضعف السوق المالية الفلسطينية من حيث تنوع الأدوات الاستثمارية كما سبق ذكره، واقتصارها فقط على الأسهم، ما يضعف قدرة المصارف على استثمار فوائدها المالية في السوق المالية المحلية وتوجهها نحو الاستثمار في أدوات استثمارية أخرى خارج فلسطين». ونرى أن نسبة الاستثمار من إجمالي ودائع العملاء 6.29%، ونسبة الاستثمارات من إجمالي الموجودات تبلغ 4.78%، خلال عام 2008 في حين نرى أن هذه النسب في مصر على التوالي 27.09%، و18.78%²⁷، ما يعني أن البنوك بالأساس تهرب الأموال وودائع المجتمع الفلسطيني الموجودة لديها إلى الخارج لتحقيق الأرباح، في كسر للعلاقة التبادلية بين الربح والمجتمع، حيث أن المودع الفلسطيني في أي بنك، يرغب في رؤية الاستثمار في الداخل، بما يعود عليه وعلى مجتمعه بالنفع الاقتصادي والتنموي. هذه الملاحظة التي قدمت من مداخلة جهاد الوزير محافظ سلطة النقد، الذي تقع على مسؤوليته وسلطة النقد تنظيم عمل المصارف وموضوع الاستثمار، لكن سلطة النقد لا تعمل على إجبار المصارف على الاستثمار في فلسطين، وتحديدًا في مجال الإنتاج، وهذا يعني أن البنوك تفضل حماية الأموال خارج الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالإضافة إلى عدم استثمار البنوك في الداخل، هناك أيضاً الاستثمارات البنكية في الخارج، وإذا ما أضيف إلى ذلك أن التسهيلات الائتمانية ضعيفة، وما يتم منها يوجه بالعادة نحو الشركات والأفراد القادرين على التسديد، أي دون وجود مخاطر عدم التسديد، نرى أن قطاع البنوك يعمل ضمن قاعدة جني الربح وعدم توظيف إلا الجزء مضمون الأرباح²⁸.

تشكل القروض الاستهلاكية، والتي تشمل القروض لتسديد العجز في ميزانية الحكومة الفلسطينية الحصة الأكبر من القروض التي تقدمها البنوك حيث وصلت في بنك فلسطين لـ 68% خلال عام 2014، وتعتمد عليها البنوك لتحقيق الأرباح²⁹.

27. جهاد الوزير. 2008. السياسات المصرفية اللازمة لتشجيع الاستثمار في سوق رأس المال الفلسطيني. في وقائع الملتقى السنوي الثاني لسوق رأس المال الفلسطيني. رام الله-عمان 27/ 12/ 2008. رام الله: سوق فلسطين للأوراق المالية. ص 69

28. فراس جابر، مصدر سبق ذكره.

29. مقابلة شاكر الصفدي، بنك فلسطين. 7/7/2014. مقابلة خاصة بالدراسة.

فيما يلي جدول توزيع القروض حسب القطاع كما ورد من سلطة النقد الفلسطينية للعام 2013:

جدول: توزيع القروض حسب القطاع / 2013	
القطاع	مليون دولار أمريكي
السلطة الوطنية الفلسطينية	723.2
السلطات المحلية الفلسطينية	0.3
مؤسسات القطاع العام الفلسطينية غير المالية	0.1
المقيمين الاخرين	2454.6
قروض الشركات المقيمة	957.2
القروض المضمونة بعقار	167.7
الانشاء والتطوير	32.1
تطوير الاسر المعيشية	38.9
اخرى	96.7
ضمانات اخرى	755.3
الزراعة/الصناعة الغذائية	10.1
القروض التجارية/الصناعية	554.3
اقراض المشاريع الصغيرة	26.3
تمويل التجارة الخارجية	4.0
اخرى	160.5
القروض المضمونة بالنقد	34.2
الزراعة/الصناعة الغذائية	3.1
القروض التجارية/الصناعية	24.3
اقراض المشاريع الصغيرة	0.1
تمويل التجارة الخارجية	0.0
اخرى	6.7
قروض الاشخاص المقيمين	1435.3
القروض الممنوحة بضمان الرهن العقاري	303.4

219.8	قروض المركبات الخاصة
2.2	القروض بضمانة نقدية
217.6	اخرى
14.0	القروض التعليمية
127.1	القروض الاستهلاكية
80.0	قروض التقسيط
47.1	القروض الاستهلاكية الاخرى
771.1	اخرى
47.0	بطاقات الائتمان
19.7	بطاقات الائتمان المضمونة نقداً
27.4	اخرى
15.0	مؤسسات خدمات الاسر المعيشية غير الربحية
50.9	مخصصات قروض المقيمين
35.7	قروض غير المقيمين
1.3	مخصصات قروض غير المقيمين
3213.8	اجمالي القروض

2.3 الزراعة والقروض : تجارة «خاسرة»

كان الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً زراعياً بامتياز، ومن خلال تعاقب الهزائم وخسارة فلسطين، انتهت الأرض إلى سيطرة الاحتلال الكولونيالية الكاملة، وتحول مع الوقت نتاج السياسات الاحتلالية المزارع الفلسطيني المتمسك بأرضه إلى عامل في الورشات «الإسرائيلية» داخل الأراضي المحتلة عام 1948. «كان الاقتصاد الفلسطيني، قبيل احتلال «إسرائيل» للضفة الغربية وقطاع غزة، في معظمه اقتصاداً زراعياً مُتاجراً به، تستوعب الزراعة فيه نحو 40% من إجمالي اليد العاملة، معظمها من العمال غير المهرة. وبحلول سنة 1993 لم يكن القطاع الزراعي يوظف سوى أقل من 20% من العمال الفلسطينيين، حيث نُقل «فائض» اليد العاملة الفلسطينية إلى الاقتصاد «الإسرائيلي». لكنه عاد جزئياً إلى الضفة الغربية وغزة في التسعينات، وانخفضت بالتالي مساهمات الزراعة في إجمالي الناتج المحلي في الفترة 1970-

1991 من 33.7% إلى أقل من 16%. بينما تحول الاقتصاد الفلسطيني إلى اقتصاد خدماتي معتمد على التجارة مع "إسرائيل" وعلى مصادر الطلب منها لا على مصادر الطلب والعرض الدولية أو المحلية، في الفترة 1970 - 1991 كانت «إسرائيل» هي الشريك التجاري الأساسي، مستوعبة 70% من صادرات الضفة وغزة، ومزودة 90% من وارداتها. وكان للسلع «الإسرائيلية» حرية الدخول إلى الاقتصاد الفلسطيني، الذي مثل بالنسبة إليها ثاني أكبر سوق بعد الولايات المتحدة الأمريكية، بينما عانى الفلسطينيون قيوداً جمركية وغير جمركية أعاقت دخول بضاعتهم إلى السوق «الإسرائيلية»³⁰.

استمر هذا الوضع الاقتصادي الفلسطيني بالتبعية الكاملة حتى بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث رسخت اتفاقية باريس هذه التبعية في كافة المجالات، فيما ساهمت سياسات السلطة في إفقار المزارع الفلسطيني «الفلسطيني/ة المزارع/ة»، وجد نفسه وحيداً، معظم الوقت، في مواجهة بنية استعمارية توسعية وظفت أساليب ممنهجة لاستلاب قوة عمله وما يحتاجه من أرض وماء ومواد خام أو وسائل للإنتاج. ولم يحمل له قدوم السلطة باتفاقياتها ومناحيها إلا مزيداً من الاغتراب عن عمله وأرضه؛ بما جلبته من إمكانيات «تطبيع الاحتلال»، وبعجزها عن توفير برامج إنتاجية أو أية تكتيكات للخروج من حالة الاستلاب والاقتلاع المستمرة. فكان على الفلسطيني أن يختار بين الممكّنات المتاحة بما يسمح له بإعادة إنتاج نفسه وعائلته. وهنا، اختار الزراعة بالرغم من كونها الأقل جاذبية بين الأشغال اليوم، ليس في فلسطين وحدها وإنما في العالم بجزأيه النامي والرأسمالي³¹.

جاءت الانتفاضة الفلسطينية لتكشف عن حالة الارتهان والتبعية والانكشاف العالية التي سببتها سياسات السلطة الفلسطينية، من خلال تأسيس وزارات ومؤسسات عامة لم تراعي ظرف شعب تحت الاحتلال، وفيما لم تساهم سياساتها جدياً في تعزيز الصمود، أدت البنى الاجتماعية وآليات التكيف دورها في الحفاظ على مجتمع صامد خلال فترة الانتفاضة الثانية، فقد كانت إحدى نتائجها منع الفلسطينيين من العمل داخل الخط الأخضر، وساهم هذا في عودة بعضهم إلى أعمال هجرها سابقاً «إن العودة إلى الزراعة في حالة مستمرة من الاستلاب، كما هي الحالة هنا، لم تساعد في تحقيق الاستقرار والإحساس بالأمان للمزارعين الذين أُفقدوا السيطرة على وسائل إنتاجهم (حين تم استلابها)، وبالتالي فقدوا القدرة على التحكم بإعادة إنتاج ظروف حياتهم ووجودهم كما أرادوه. ومجيء السلطة بالصيغة التي جاءت بها، لم يغير شيئاً من ظروف الاستلاب، وإنما زاد من شعور المزارعين بأنهم فئة مهمشة، وبالتالي عزز

30. لورا عدوان، 2011. زراعة في مواجهة الاقتلاع. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإعلام.

31. لورا عدوان، المصدر السابق.

اغترابهم. وأعني بالاغتراب هنا: عجز المزارعين عن التحكم بوسائل إنتاجهم وعملهم نتيجة استلاب مقدراتهم بتحالف القوى الخارجية والداخلية المذكورة أعلاه، بما يمنعهم من إعادة إنتاج وجودهم خارج الشكل المحدد لهم في الشرط الاستلابي³².

إعادة الإنتاج في حالة مجتمع يعتمد على موارد محدودة تتم من خلال استخدام الزراعة والصناعة، والتبادل التجاري الصغير، والتركيز على المنشآت الصغيرة والمتوسطة ذات قدرة تشغيل عالية الكثافة، ولكن وجود عقبات جوهرية أضعفت من قدرة هذه القطاعات والأدوات، حيث نجد بنداً خطيراً في اتفاقية باريس يخص الزراعة هوب (51) في الاتفاقية، حيث سمح بتبادل حر للمنتجات الزراعية دون ضرائب أو جمارك بين الجانبين³³، ما منع السلطة من حماية الأسواق الفلسطينية من الماكينة الإنتاجية الزراعية الكبيرة التابعة للاحتلال، والمقامة بالأساس على الأراضي الفلسطينية، وبالتالي عدم توفير حماية للمزارعين الفلسطينيين ومنتجاتهم، واستباحة السوق الفلسطينية من قبل المنتجات الزراعية، ما أثر بشكل كبير على هذا القطاع الكبير والحيوي، ومنع من تطوره، بما يخدم استبدال المنتجات الإسرائيلية بأخرى فلسطينية. ويمكن النظر إلى الأرض على أنها سلعة سياسية، وبالتالي تم التنازل عن الأرض والمياه كسلع سياسية، أو بأفضل الأحوال إضعافها كجزء من شروط الاحتلال، وعليه أصبح القطاع الزراعي الفلسطيني ضعيفاً بما يشكله كعماد لاقتصاد الصمود، وذلك لاعتماد عدد كبير من الأسر الفلسطينية على الإنتاج الزراعي والحيواني وارتباطهم بأرضهم، ما عطل أيضاً ومنع تطور ونشوء قطاع زراعي إنتاجي منظم وقوي³⁴. يضاف على هذا السياسات الرسمية الفلسطينية التي سبق الحديث عنها، التي تماهت مع السوق الحرة، دون أن تكون قادرة على التحكم في معبر واحد بشكل حر!.

التراجع المستمر في الزراعة وقطاع الثروة الحيوانية نتاج ممارسات الاحتلال المباشرة وغير المباشرة، إضافة إلى السياسات الاقتصادية الليبرالية التي انتهجتها السلطة بالتركيز على الخصخصة، وغياب أي دعم أو رعاية من قبل مؤسسات السلطة للقطاعات المهمة، ويمكن التذليل على هذا بأن ميزانية وزارة الزراعة لم تتجاوز في أحسن أحوالها 1% من الميزانية العامة للسلطة. وجاءت الخطة التنموية الأخيرة لتخصص 206.5 مليون دولار على مدى ثلاث سنوات من ميزانية السلطة لقطاع الزراعة، منهم 83.5 مليون دولار نفقات تشغيلية (أي ترصد للمؤسسات الحكومية ذات العلاقة) وبنسبة تبلغ 40.5%، فيما تبلغ قيمة النفقات التطويرية (أي التي توجه

32. المصدر السابق.

33. اتفاقية باريس، ص 19.

34. فراس جابر، مصدر سبق ذكره.

للمشاريع المباشرة بالقطاع) 123 مليون دولار، ما نسبته 59.5% من مجمل مخصصات هذا القطاع، أي أن السلطة خصصت مبلغاً قيمته 41 مليون دولار لمشاريع تطويرية في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية³⁵، وهي قيمة بالتأكيد تستحق أن تناقش باستضافة!

هذه المبالغ يجب أن تواجه العديد من العوامل التي لعبت دوراً مهماً في تدمير التنمية الريفية القائمة على الزراعة بدءاً بالاحتلال العسكري كما الحال في فلسطين ومصادرة الأراضي الزراعية لصالح بناء المستوطنات للمستعمرين الجدد، إضافة إلى عدم استقلالية السياسات الحكومية التي أهملت الريف، حيث أصبحت الكثير من القرى خارج خطط التنمية المتعاقبة، إضافة إلى عزل مئات التجمعات والقرى الريفية عن العالم بفعل جدار الفصل العنصري، الذي تقيمه سلطات الاحتلال في الضفة الغربية، والذي صادر أيضاً عشرات الآلاف من الدونمات من أراضي المزارعين الفلسطينيين، وأصبحت تلك القرى بعيدة تماماً عن أهداف التنمية، وقد أصبحت هذه التجمعات تعرف لاحقاً بالمناطق المهمشة³⁶.

3.3 هل هناك إقراض؟

المنشآت الصغيرة، وكذلك القطاع الاقتصادي غير المنظم³⁷، والذي تعتبر غالبية الأنشطة الزراعية ضمنه يعملان وفق استراتيجية تكيف ضمن المجتمع الفلسطيني، وهذا ما برز خلال فترة الانتفاضة الثانية، حيث تعطلت المنشآت الاقتصادية الكبيرة والشركات الخدمية دون أن تستطيع أن تتقذ جزءاً من الاقتصاد، وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن قيمة إجمالي الإنتاج في هذا القطاع بلغت حوالي 218.1 مليون دولار أمريكي، ساهم الإنتاج الزراعي بما نسبته 70.2%، ولكن نفس المسح يشير إلى تراجع في عدد المشاريع في القطاع غير المنظم بنسبة 20.8% خلال مسح³⁸ 2008. يعمل هذا القطاع على توفير فرص العمل والتخفيف من البطالة والتخفيف من حدة الفقر، حيث يعمل في هذا القطاع حوالي 192 عامل/ة، منهم 40.6% في القطاع الزراعي³⁹، وتظهر النسب الكبيرة للأنشطة المنظمة خارج المنشآت، التي تأسست بعد

35. خطة التنمية الوطنية، ص 86.

36. أيلين كتاب، وإياد الرياحي. المرأة والتنمية الريفية. دراسة غير منشورة. مؤسسة كوثر.

37. يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، اعتماداً على توصية منظمة العمل الدولية، القطاع غير المنظم على أنه: المشاريع الأسرية غير التضامنية، المشاريع الأسرية (ليس منشأة أو مؤسسة)، العاملون بأجر في منشأة/ مشروع غير مسجل في الضريبة.

38. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2014. مسح القطاع غير المنظم والعمالة غير المنظمة: النتائج الأساسية.

الرابط الإلكتروني/ http://www.pCBS.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1760.pdf

39. المصدر السابق.

اندلاع انتفاضة الأقصى بفعل الإغلاق الإسرائيلي، وصعوبة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، دور هذه الأنشطة كواحدة من الاستراتيجيات التي تستخدمها الأسر الفلسطينية للتأقلم مع الظروف الصعبة، وبخاصة في فترات الأزمات، فانتشار هذه الأنشطة خلال الانتفاضة جاء في إطار محاولة الأسر التكيف مع الأوضاع الصعبة التي تعيشها، ومن أجل توفير الحد الأدنى من الدخل للأسر لتغطية ولو جزء قليل من احتياجاتها⁴⁰.

واجهت هذه المنشآت صعوبة لاحقة في التكيف مع ضراوة «السوق» المفتوح للمنافسة، فهناك المزارع الإسرائيلي الذي يتلقى الدعم من حكومته، إضافة إلى قدرته على استباحة السوق الفلسطينية دون حسيب أو رقيب، ومن ناحية أخرى فهناك توجيه هائل للموارد في قطاع الخدمات والبنوك وشركات الاتصالات. تبين من خلال عدة ورش في محافظات طوباس وجنين وقلقيلية⁴¹، عقدت بحضور ممثلين عن الغرف التجارية، البلديات، جمعيات تعاونية، مزارعين، أجمع الممثلون أن هناك غياباً لأي نوع من الاقتراض الزراعي من قبل البنوك، لأن البنوك تتعامل مع السلع والمنتج الزراعي والحيواني كمخاطر عالية، ولا يوجد ضمانات على التسديد، وفي بعض الأحيان أنها مشاريع تعمل في مجال (الكائنات الحية) وهو خطر للإقراض، فيما أن تقديم قرض لشركة كبيرة تقدم خدمات يمكن أن يكون أسرع وأسهل. وهذا ما أكدته مقابلات البنوك حول وجود مخاطرة عالية في القطاعات الزراعية، والتركيز في دراسة المشاريع على نسبة الربح المتحققة، وهذا ما يقصي هذه المشاريع من دائرة الاقتراض.

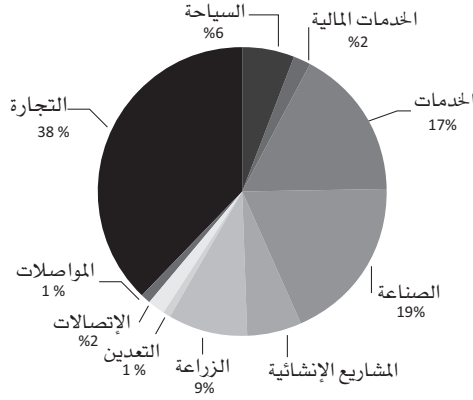
يبين الشكل التالي حجم القروض التي تلقتها القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال برنامج ضمان القروض المنفذ من قبل صندوق شراكات⁴² التابع لصندوق الاستثمار الفلسطيني:

40. مجدي المالكي، ياسر شلبي وآخرين. 2004. القطاع الاقتصادي غير المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة: الخصائص الاجتماعية الاقتصادية العامة. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). ص 79

41. محاضر ورشات عمل لتخطيط الأولويات الاقتصادية. شهر أيلول / 2014.

42. صندوق شراكات. الرابط الإلكتروني: <http://ar.sharakat.ps/wordpress/loan-guarantee-facility>

توزيع المحفظة حسب القطاع الاقتصادي -30 حزيران 2014



نرى أن حصة القطاع الزراعي هي 9%، ولا نجد أي أرقام تفصيلية تشير إلى أي نوع من المشاريع الزراعية المشار إليها، أو حصص المزارعين الصغار والمتوسطين من هذه القروض.

طريقة عمل هذا الصندوق من خلال الاستثمار في الشركات التي تعمل بدورها مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة «وسيتم توظيف استثمار صندوق شراكات في شركة أصالة في تمويل يقدم للنساء الفلسطينيات على شكل قروض صغيرة يتراوح قيمة التمويل للقروض الواحد ما بين 500 - 15,000 دولار أمريكي، وسيتم استخدام تلك القروض في تلبية احتياجات النساء الفلسطينيات في إنشاء مشاريع جديدة في مختلف القطاعات الاقتصادية، مع التركيز على المشاريع المنتجة، أو على توسيع وتطوير مشاريع قائمة»⁴³.

الاستثمار من خلال أصالة وغيرها من المؤسسات / الشركات يعني إعادة إنتاج نفس أساليب العمل التي تقوم على بيع القروض لصغار المزارعين، وربات البيوت بفوائد عالية. الصندوق نفسه لم ينتج أداة مالية / ائتمانية جديدة تعمل على تطوير وتنمية القطاع الزراعي وإنما استثمر في مشاريع ناجحة بالفعل، ولكن نجاحها لا يعني بالضرورة نجاح المشاريع المقترضة «قال الدكتور ضرغام مرعي، نائب الرئيس التنفيذي للشؤون الاستثمارية في صندوق الاستثمار الفلسطيني استثمر صندوق شراكات ما يزيد عن 10 مليون دولار أمريكي في 7 شركات فلسطينية منذ

43. دنيا الوطن. صندوق شراكات يستثمر في شركة أصالة للتنمية والإقراض بهدف تمويل قروض للنساء العاملات في المناطق المهمشة في فلسطين. الرابط الإلكتروني: <http://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/591635.html>

إطلاقه في بداية عام 2013، وقد توزعت هذه الاستثمارات على شركات ومشاريع عاملة في قطاعات التمويل متناهي الصغر والسياحة والزراعة والصناعة وتكنولوجيا المعلومات وغيرها. وتبع أهمية التركيز على قطاع التمويل متناهي الصغر، في أنه يدعم شريحة واسعة من أبناء شعبنا غير القادرين على الحصول على تمويل من البنوك أو مؤسسات التمويل الأخرى، حيث عمل شركاء في السابق على تقديم تمويل بقيمة 3 مليون دولار على شكل قرض لمؤسسة فنان استهدف تمويل مشاريع عاملة في قطاعي الزراعة والمناطق المتضررة من جدار الفصل العنصري، في حين أنه اليوم يساهم في زيادة الحجم التمويلي لمحفظة الإقراض في شركة أصالة»⁴⁴

مرعي في سياق حديثه عن حجم استثمارات الصندوق يوضح بشكل جلي أن البنوك والمصارف بدورها لا تتوجه لإقراض شريحة واسعة من الشعب الفلسطيني، ومن ضمنهم صغار المزارعين الذي يعملون في المناطق المهمشة.

الحصول على القروض ليس شرطاً أو متطلباً من أجل نجاح واستمرار المشروع الزراعي/ الحيواني، ولكن وجود القروض في حالة هذه المشاريع الإنتاجية يخضع لاتجاهين، الأول مرتبط بالبنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تضع شروطاً تجعل من الصعب على ملاك المشاريع الإنتاجية الصغيرة، وتحديداً العاملة في القطاع الزراعي أن تلبّيها، والاتجاه الثاني مرتبط بالحصول على قرض من المؤسسات الأهلية، والشركات التي تمول المشاريع الصغيرة، والتي تضع بدورها جملة شروط وحجم فوائد تجعل من انهيار أو فشل المشروع يحمل الأسرة ديناً إضافياً، لأن حجم الفائدة عالي، وقسط السداد ارتباطاً بدخل هذه الأسر كبير نسبياً:

«لقد أخذت قرضاً لتربية الدواجن، إننا لم يكن لي خبرة في تربية الدواجن، لكن المؤسسة التي أخذنا منها القرض تعطي فقط للنساء، فأخذت القرض باسمي وعمل فيه زوجي مشروع الدواجن، لكن خسر المشروع، وأصبح علينا قسط شهري للقرض بقيمة 75 دولاراً شهرياً»⁴⁵

هذا يعني تكبيل الأسرة المنتجة المزيد من الالتزامات والديون نتاج نظام الإقراض المتاح، مما يترك الخيار الوحيد هو المشاريع الإنتاجية المختلفة التي تقدمها المؤسسات الأهلية. هذه المشاريع موجهة بالأساس من أجل التعامل مع الفقر وتخفيف آثاره من خلال تسهيل للمزارعين والمنتجين الحصول على بعض المساعدات والمنح المتفاوتة (تدريب، استشارات، شراء منتجات،

44. دنيا الوطن، المصدر السابق.

45. آيلين كتاب، مصدر سبق ذكره.

تسويق، المساعدة في شراء بعض الوسائل الإنتاجية...الخ)، وتسعى إلى ذلك من خلال فكرة تعزيز صمود المنتجين والأسر التي تتعاطى بالإنتاج الزراعي والحيواني، وغالباً ما تواجه هذه التدخلات الإنتاجية مشاكل متفاوتة، من عدم قدرة اكتفاء الأسرة معيشياً من خلال الدخل الناتج عن هذه المشاريع، أو عدم قدرتها على الدخول إلى السوق، وبيع المنتجات بسعر مريح، أو بيع المشروع من البداية من أجل تحويله إلى سيولة مالية.

عملت بدورها عدة مؤسسات وجمعيات زراعية وتعاونيات على تأسيس شركة خاصة للتمويل والإقراض الزراعي، عملت هذه الشركة على استهداف خاص للمزارعين ومربي الثروة الحيوانية من خلال استهداف المناطق الريفية «بين مدير عام الشركة محمد أبو دلو، أن حجم تمويلات الشركة منذ مطلع كانون الثاني العام 2008 وحتى نهاية الشهر الماضي، بلغت 19 مليون دولار امريكي، من خلال تقديم ما يزيد عن 2800 قرض في الضفة الغربية وقطاع غزة. أحد أبرز ما تتميز به الشركة، هو انها المؤسسة المالية الوحيدة التي تركز 100% من عملها في المناطق الريفية الفلسطينية، بالإضافة إلى انها المؤسسة المالية الأولى في منح القروض العينية فقط عند استهدافها شتى القطاعات الاقتصادية»⁴⁶.

قدمت الشركة 6.9 مليون دولار لتمويل القطاع الزراعي حتى نهاية 2012، وبعده مشاريع بلغ 1025، تقدم الشركة تمويلات عينية تغطي احتياجاتهم من مواد اولية أو معدات زراعية بذور واشتال وبيوت بلاستيكية ودواجن، واعلاف، واغنام وابقار، الخ من مدخلات الانتاج الزراعي، ناهيك عن متابعتهم بشكل دوري لضمان نجاح المشروع، ما أدى إلى انخفاض نسبة التعثر في السداد الى اقل من 6% على الرغم من المخاطر الكبيرة التي تحيط بالزراعة. تقوم رؤية الشركة تقوم على تشجيع فلاحه الارض الفلسطينية واستغلالها، وصولاً إلى تحقيق الكفاءة الذاتية للشعب على أرضه، لذا فإنها معنية ومستعدة لتقديم التمويلات اللازمة لكل مزارع يسعى إلى استغلال أرضه في الزراعة.⁴⁷

46. شركة ريف للتمويل. الموقع الالكتروني: <http://www.ref.ps/atemplate.php?id=2>

47. المصدر السابق.

المزارع والمنتج لا يواجه فقط صعوبة في الحصول على تمويل من أجل الاستمرار في عمله، ولكن هناك صعوبات تتعلق بسعر البيع وسعر مدخلات الإنتاج، كما يبين رئيس جمعية كفر عبوش التعاونية للتطوير الزراعي»

«أول شيء تحديد سعر الدجاج من قبل السلطة وخاصة لما يرتفع سعر الدجاج عند البيع ولي ممكن ما تحصل هاي غير في العمر مرة انو يوصل سعر الدجاج 12 إلى 13 شيكل سعر كيلو الدجاج رأساً (مباشرة) بتدخل وزارة الزراعة لا ما بصير لازم نعملو 10 شيكل سعر الكيلو كحد اعلى... انا مع السلطة في هذا الحكي حدد من حق المستهلك انو يكون محمي لكن مثل ما هو المستهلك محمي يجب أنا كمزارع أكون محمي أنت حددت سعر برضو حددي سعر أنا ليش تخلي السوق يلعب فيه أو الشركات أو المؤسسات التي تزودنا بالصوص والعلف هي التي تتحكم فينا تعالي كوزارة حددي سعر العلف ليش تخلي الشركة هي التي تتحكم على مزاجها بترفع السعر، وسعر الصوص الصغير على كيفهم التجار برفعوا وبنزلوا»⁴⁸

الإشارة إلى وجود شركات كبرى تعمل في مجال إنتاج وتسويق العلف والصيصان، وتتحكم بشكل كبير في السوق، مما لا يترك للمزارع هامش ربح يساعده في تطوير عمله، ومن ناحية أخرى فإن نفس هذه الشركات الكبرى تعمل على بيع الدواجن، أي أنها تتنافس المزارع الصغير بقدرات هائلة على نفس المساحة، وهي في ذلك تبيع مرتين، الأولى من البيع للمزارع بسعر احتكار، والثانية عند بيع الدواجن في السوق.

4.3 الإقراض الزراعي: الكبار ضد الصغار؛

يقع غالبية الفقراء والشرائح الاجتماعية الفقيرة، المزارعين وأصحاب المنشآت الصغيرة خارج دائرة الزبائن المحتملين للبنوك من حيث القروض، حيث تعتمد البنوك بالأساس على تقديم القروض الاستهلاكية لشراء المنازل، السيارات، الأثاث «أظهرت بيانات وأرقام صادرة عن جمعية البنوك في فلسطين، مؤخراً، أن إجمالي التسهيلات والقروض التي قدمتها المصارف العاملة في فلسطين، بلغت 4.7 مليار دولار أمريكي، حتى نهاية أيار 2014. حصة ديون

48. مقابلة سلمان بشناق. رئيس جمعية كفر عبوش التعاونية للتطوير الزراعي. 6/9/2014. مقابلة خاصة بالدراسة.

الحكومة من إجمالي القروض والتسهيلات لصالح البنوك، بلغت 1.35 مليار دولار أمريكي، فيما النسبة المتبقية «3.4 مليار دولار» موزعة على القطاع الخاص (أفراد وشركات)، وتتصدر القروض الاستهلاكية بقيمة بلغت 890 مليون دولار.⁴⁹

تقع هذه الفكرة في صلب استراتيجية البنوك والمصارف العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعزو دراسة لمعهد ماس السبب أن الاقتصاد الفلسطيني يقوم بالأساس على التوظيف بالقطاع العام من نسبة التوظيف والتشغيل، وتبلغ نسبتهم 23% من إجمالي العاملين في الأراضي الفلسطينية، لذلك يعتبروا الزبائن المحتملين للحصول على القروض، وبلغ عدد الموظفين العموميين الحاصلين على قروض حتى عام 2012 حوالي 94 ألف موظف حكومي، أي أن هناك علاقة مباشرة بين الموازنة العامة للسلطة، ومحفظة القروض والقروض الاستهلاكية بشكل خاص.⁵⁰

ما بين القروض المضمونة، أي تلك الموجهة للشركات التي لديها الموارد والقدرات والعلاقات للنفاذ إلى القروض، والقروض الاستهلاكية الهائلة الموجهة للموظفين في الحكومة، يتبقى للمنتجين، وتحديدًا المزارعين فئات الفئات.

طراً تغير على هذا التوجه، نتيجة عدد من تقارير المؤسسات الدولية (الاتحاد الأوروبي، البنك الدولي) الذين حددا بشكل خاص مناطق التي تسمى «ج»، كمناطق اقتصادية مستهدفة، نتيجة وجود مخاوف على تأثر شرعية السلطة الفلسطينية، وقدم وزير الخارجية كيري دعماً من أجل تقديم القروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وشرع بنك فلسطين من خلال دائرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تقديم القروض، ويحدد مدير الدائرة في بنك فلسطين المشاريع التي تقتصر «نقوم بتمويل المشاريع بجميع القطاعات: خدماتية، صناعية، زراعية، نشجع المشاريع الصناعية لكن لا يوجد حصة أكبر لقطاع معين. يوجد مشاريع زراعية في أريحا وطوباس تخص زراعة التمور والخضراوات. كذلك مزارع أغنام، دجاج بياض ولاحم، دون تمييز على مناطق معينة، إلا أن الأكثرية (الدجاج) قرى رام الله وقرى نابلس وقلقيلية»⁵¹.

البنك يخطط للتوسع وصولاً إلى تقديم 300 مليون دولار كقروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال الخمس سنوات القادمة، ولكن نفس البنك يتبع نفس الإجراءات والمحاذير في هذا الإقراض:

49. محمد خبيصة، 0.8% حصة قروض الزراعة من إجمالي التسهيلات البنكية بفلسطين. العربي الجديد. الرابط الإلكتروني: <http://www.alaraby.co.uk/economy/404217fc-3587-40a7-858a-c62a0b517a5a>

50. معهد ماس. 2003. الآثار الاجتماعية والاقتصادية والمخاطر المترتبة على القروض.

51. مقابلة شاكرا الصفدي، سبق ذكرها.

يستطيع طلب قروض هناك نوعين، قروض متناهية الصغر وتبدأ من 10000 إلى 15000 دولار ويتم منح القرض على مراحل ويستلم القرض بعد انتهاء كل مرحلة. ضمانات المشاريع متناهية الصغر أقل من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ممكن الاعتماد على الكفالات الشخصية والشيكات.

هناك قروض ال SME وهي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتبدأ من 15000 دولار إلى 2.1 مليون. أما المشاريع الصغيرة والمتوسطة فلأنها أكبر ومناطقها أوسع فتكون أيضاً الضمانات لها متوفرة.⁵²

تقديم الشيكات، الكفالات الشخصية، ملكية الأرض، سيارات هي ضمانات القروض متناهية الصغار، أما القروض الأكبر حجماً فتتبع لإجراءات و ضمانات أكثر صعوبة، وهذا ما يجعل حصول المزارعين على القروض أمراً ليس يسيراً، ويجعلهم يحجمون عن التقدم.

«لم افكر بأخذ قروض، ولماذا لأن المشروع غير مضمون (نسبة المخاطرة عالية في مشاريع الانتاج الحيواني) ، على سبيل المثال لو كان السعر ثابت ومحدد لفكر الواحد في موضوع الاقتراض ووسع المزرعة ورفع أعداد الصيصان في دورة التربيية بدل 4000 صوص إلى حوالي 20000 صوص، لكن أن اربي واخسر، لا يوجد هناك من يحمي ظهري».⁵³

أظهرت البيانات الشهرية الدورية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية أن إجمالي قيمة القروض الزراعية التي قدمتها البنوك العاملة في فلسطين للمقترضين، بلغ نحو 24 مليون دولار، حتى نهاية العام الماضي 2013. وتشكل نسبة القروض الزراعية، من إجمالي التسهيلات التي حصل عليها القطاع الخاص الفلسطيني (مؤسسات وأفراد) حتى نهاية العام 2013، أقل من 0.8%، من أصل إجمالي قيمة القروض المقدمة، والبالغة 3.1 مليار دولار. وبلغ إجمالي القروض المصرفية، في السوق الفلسطينية نحو 4.4 مليار دولار العام الماضي، وتشمل أيضاً القروض المصرفية المستحقة على القطاع الحكومي والبالغة 1.37 مليار دولار. ومقارنة مع بيانات العام 2012، فقد ارتفع حجم القروض الموجهة للقطاع الزراعي العام الماضي بنحو 5.6 مليون دولار، وبانخفاض عن العام 2010، بنحو 7 ملايين دولار، حيث بلغ إجمالي القروض الزراعية آنذاك 30 مليون دولار. ووفقاً لبيانات صادرة عن معهد الأبحاث والسياسات الاقتصادية - ماس في رام الله نهاية العام الماضي، فإن حصة الزراعة من الناتج المحلي لن تتجاوز 4.8% خلال العام 2013 فيما أشار وزير الزراعة في الحكومة الفلسطينية وليد عساف، أن النسبة ستبلغ 5.8%.⁵⁴

52. مقابلة شاكر الصفدي، سبق ذكرها.

53. مقابلة سلمان بشناق، سبق ذكرها.

54. محمد خبيصة، سبق ذكره.

الخلافاً حول حصة الزراعة من الناتج المحلي بقيمة 1% لن تشكل فرقاً كبيراً، مقارنة بأرقام الزراعة التي وصلت بين 35-48% سابقاً، وحقيقية أنها تشكل رافداً مهماً للعائلات الفلسطينية المنتشرة في المناطق الريفية، والتي تشكل معظم مساحة الأرض المحتلة.

الحصول على قرض للشركات الكبيرة، مثل شركة عزيزا التي تعمل في عدة قطاعات أمر سهل كما يحدثنا مدير دائرة كبار العملاء في الشركة «في البداية كانت الشركة لديها رأس مال كبير من قبل المساهمين ولكن دائماً المشاريع الجديدة والحديثة لا بد من الاستعانة في البنوك وكان سهل الحصول على هذه القروض من أي بنك من البنوك»⁵⁵ وتبلغ الآن القيمة السوقية لشركة دواجن فلسطين (عزيزا) 59 مليون دينار حسب بورصة فلسطين.

مزارع من قرية كفر جمال قضاء طولكرم، وقريب من مصنع شركة عزيزا يتحدث عن أسباب عدم تقدمه لأي قرض، قائلاً «أيش البنوك راح تعملنا، البنوك بعطوا الموظفين والعسكريين، بدك راتب ينزل ع البنك مشان يعطوك قرض»⁵⁶.

عقل أبو قرقع، الخبير الزراعي، إن أرقام التسهيلات التي حصل عليها القطاع الزراعي، تختصر الحالة التي تعيشها الزراعة الفلسطينية خلال الفترة الماضية، والتي تسجل تراجعاً مستمراً منذ توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993، وأن فتح باب الوظائف في مؤسسات السلطة، والاعتماد على المنتجات الزراعية القادمة من الكيان الصهيوني، شكلت بداية انهيار القطاع الزراعي الذي كان يشكل عام 1992، نحو 30% من إجمالي الناتج المحلي لفلسطين، لقد أدى فتح مؤسسات السلطة، واستقبال الوظائف، إلى هجرة الآلاف من المزارعين باتجاه المدن، بينما كان للمحاصيل الزراعية الإسرائيلية ذات الجودة العالية، دور في تراجع نسبة الزراعة والمزارعين»⁵⁷.

المنافسة غير العادلة، من خلال الاحتكار أضرت كثيراً بصغار ومتوسطي المزارعين، حيث أغلق الكثير منهم مزارعهم نتاج هذه المنافسة والتحكم بالأسعار «نعم كثير في كفر عبوش على سبيل المثال كان هناك حوالي 30 مربى دواجن، أما حالياً كل الموجود فيها 6 من أصل 30، وكفر زيباد لا يوجد فيها ولا مزرعة كلهم توقفوا وكفر جمال عدد قليل وكفر صور مربين اثنين»⁵⁸

55. مقابلة عزمي خلف. شركة عزيزا. 7/9/2014. مقابلة خاصة بالدراسة.

56. مقابلة عزمي المرزوق. مزارع. 29/7/2014. مقابلة خاصة بالدراسة.

57. محمد خبيصة، سبق ذكره.

58. مقابلة سلمان بشناق، مقابلة سبق ذكرها.

وزير الاقتصاد السابق ورجل الأعمال مازن سنقرط يتحدث عن واقع الزراعة، حيث أكد أن الزراعة الفلسطينية تحظى بتسهيلات غير متوافرة في العديد من الدول المتطورة، «وأقصد بذلك أن دول الاتحاد الأوروبي تقدم لنا إعفاءً جمركياً كاملاً على كافة المحاصيل الصادرة باتجاهها، مهما كان حجمها. لكن الدعم الرسمي الحكومي للزراعة والمزارعين يكاد يكون معدوماً، الفلسطيني تاريخياً يملك مهنة واحدة وهي الزراعة، والبيئة الفلسطينية مناسبة للزراعة الصيفية والشتوية، لكن اهتمام الحكومة بالقطاعات الأخرى الاستهلاكية، وضعها في حالة تراجع في اعتمادها على ذاتها زراعياً، واكتفت بالمحاصيل القادمة من إسرائيل. وأوضح سنقرط إن البنوك العاملة في فلسطين تبحث عن تقديم تمويلات ذات مخاطر متدنية، وهو أمر غير موجود في القطاع الزراعي، الذي إن لم يتعرض لمخاطر طبيعية، فإنه قد يتعرض إلى مخاطر مصدرها إسرائيل، من خلال تجريف أو مصادرة أراضٍ، كما يحدث منذ سنوات في مناطق الأغوار، التي تعد سلة غذاء الفلسطينيين.⁵⁹

تجعل هذه الأسباب من الزراعة والإنتاج الحيواني في سلم ترتيب القطاعات الاقتصادية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ويعاني المزارعين الأمرين من أجل المحافظة على أراضيهم مزارعهم. تبين من خلال تحليل حالة القروض عدم مراعاة الوضع الخاص للمزارعين من حيث طلب منهم تقديم ضمانات مبالغ فيها، وهذا يعني خروجهم من قائمة المؤهلين لاستلام أي قروض.

4. خلاصات:

السياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية التي تتوافق مع تدمير واستهداف الأراضي الفلسطينية من قبل احتلال لا يتورع عن استخدام كافة الوسائل، والزراعية منها بما أنها الأكثر تقدماً في مواجهة المشروع الاستيطاني. تواجه الزراعة منافسة كبيرة من المنتج «الإسرائيلي» المدعوم من حكومته، وتواجه تجريفاً ومصادرة وتدميراً من قوات الاحتلال ومن المستوطنين. تفتقد لأي نوع من الرعاية الحكومية الفلسطينية، بل هناك انحياز واضح يتمثل من خلال السياسات الاقتصادية والمالية التي تركز على مفهوم الاستثمار في قطاعات خدمية، وتصب بالنهاية في مصلحة كبار الرأسماليين، وهم أنفسهم يعملون على منافسة المزارع الفلسطيني البسيط على قوته من خلال إنشاء الشركات والمنشآت في أكثر المواقع كثافة

59. محمد خبيصة، سبق ذكره.

للزراعة، كما في حالة شركة دواجن فلسطين التي قامت بمنافسة المزارعين في منطقة حيوية ومشهورة بتربية الدواجن، ولكنها لم تكتف بذلك بل تتحكم بأسعار الأعلاف والصيلان، وتقوم ببيع المنتجات الحيوانية بالسوق بما لا يدع أي مجال أو شك أن المزارع هو الخاسر.

عملية تمويل/ والإقراض للمشاريع الصغيرة لا تخلو بدورها من المشاكل، حيث أن اعتماد إجراءات البنوك في الإقراض سينتج حالة من المديونية لدى كثير من المقترضين الصغار «إغفال العديد من الإشكاليات التي ممكن إن تتولد خلال عملية تمويل مشروعات تنمية صغيرة، وأهمها انهيار المشروعات الصغيرة نفسها، أو أحياناً الحصول على قرض دون أن يكون لتمويل مشروع إنتاجي، بل لتمويل ديون سابقة، أو استخدامه لسداد الاحتياجات اليومية للأسر الفقيرة، ذلك من الممكن أن يحول المقترض من فقير إلى فقير ومديون بقرض، لذا إن الجدوى الاقتصادية للمشروع، ومواكبة عملية التنفيذ، وقياس فرص النجاح والمقدرة على تسويق المنتجات سواء في السوق المحلي أو السوق الخارج، هي مسائل أساسية لا يمكن تجاهلها. من قبل المؤسسة او الجمعية الممولة»⁶⁰

دعم المشاريع الإنتاجية، وتحديداً الزراعية له العديد من الآثار المهمة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والوطنية، وأن وجود عملية تنمية تستند في مضمونها على ثقافة تحريرية تعني أن تكون الأرض والإنسان محوراً لها، وهذا يتمثل بأوضح صورته في الزراعة «من المهم أيضاً إدراك أهمية المشاريع الإنتاجية في عملية التنمية وبالأخص في ظل الاحتلال الذي يدمر البنية الإنتاجية في المجتمع الفلسطيني. فإن القطاع الزراعي هو قطاع أساسي في المجتمع الفلسطيني تاريخياً، ولذلك فهناك دور هام للحكومة والبنوك في العمل على تنمية وتطوير هذا القطاع بما يعزز من صمود المواطن الفلسطيني، ففي العام 1994 كانت حصة قطاع الزراعة من الناتج القومي المحلي 18% مقارنة ب 5,8% في العام 2013»⁶¹

بالرغم من المخاطر التي يشار إليها كثيراً، والتي تعني بالنهاية عدم تقديم القروض للزراعة، كما أضح من تقارير سلطة النقد، جمعية البنوك، والمقابلات التي أجريت مع البنوك، التي لا تخصص قروضاً حسب القطاعات، والتي تعني - إن تم - أن يتم تخصيص حصة معينة من القروض للمشاريع الزراعية، وأهمها المزارع الفلسطيني البسيط الذي ينتشر في أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة.

60. أيلين كتاب، مصدر سبق ذكره.

61. محمد خبيصة، مخاوف البنوك تقيد القروض الزراعية في فلسطين. العربي الجديد. الرابط الإلكتروني: <http://www.alaraby.co.uk/economy/7f79e5c5-ce9f-4f24-a75b-f1c9784a5f4b>

الاستثمار في القروض الزراعية فيه فرص هائلة للربح، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التسهيلات التي تلقاها المنتجات الفلسطينية الزراعية في الأسواق الأوروبية بما يشمل الإعفاءات الجمركية، وكذلك تنامي استهلاك السوق الفلسطينية الداخلية، وإذا ما أضفنا الاتجاهات المتزايدة لمقاطعة بضائع الاحتلال، فإن هذا يعني القدرة على النهوض بعملية تنمية تحررية تسعى بالأساس إلى تطوير ما هو قائم وأصيل، والبناء عليه من أجل تخفيف حدة التبعية والارتهان للاحتلال من ناحية، والفكك من السياسات الاقتصادية القائمة على الخصخصة والاحتكار وضرب القطاعات المنتجة.

المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

1. PAGC. حزيران 2014. موجز الجهات المانحة: رقم 19. الرابط الالكتروني:
<http://www.pagc.gov.jo/ptth-selfi/tluafed/setis/gro>
fdp.cibarA-2004-nuJ-ecnanfiorciM-ni-stnemrevoG-fo-eloR
2. اتفاقية باريس الاقتصادية. 1994.
3. بن سميعة، عزيزة. 2006. "سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية. - دراسة حالة الجزائر-". في سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات. (وقائع الملتقى الدولي المنعقد في الفترة بين 21-22/11/2006). الجزائر: جامعة بسكرة.
4. بورصة فلسطين. تقرير التداول الدوري للفترة ما بين 8/3 - 2014/8/31. الرابط الالكتروني: <http://www.pex.ps/PSEWebSite/NASHRA/20140831.pdf>
5. جابر، فراس. 2010. خصخصة فلسطين. في وهم التنمية: في نقد الخطاب التنموي الفلسطيني. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإفتاء.
6. الجعفري ومكحول وآخرين. 2003. قطاع الخدمات الفلسطيني ودوره في عملية التنمية الاقتصادية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2014. مسح القطاع غير المنظم والعمالة غير المنظمة: النتائج الأساسية. الرابط الإلكتروني / http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1760.pdf
8. خبيصة، محمد. 0.8% حصة قروض الزراعة من إجمالي التسهيلات البنكية بفلسطين. العربي الجديد. الرابط الإلكتروني: / <http://www.alaraby.co.uk/economy/404217fc-3587-40a7-858a-c62a0b517a5a>
9. خبيصة، محمد. مخاوف البنوك تُقيّد القروض الزراعية في فلسطين. العربي الجديد. الرابط الإلكتروني: - <http://www.alaraby.co.uk/economy/7f79e5c5-ce9f-4f24-a75b-f1c9784a5f4b>
10. دنيا الوطن. صندوق شركات يستثمر في شركة أصالة للتنمية والإقراض بهدف تمويل قروض للنساء العاملات في المناطق المهمشة في فلسطين. الرابط الإلكتروني: <http://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/591635.html>
11. دولة فلسطين. خطة التنمية الوطنية 2014 - 2016. متوفرة إلكترونياً.
12. سلطة النقد الفلسطينية. أرقام وحقائق الربع الثالث 2014.
13. سلطة النقد الفلسطينية. أيلول 2014. الموقع الإلكتروني.

14. الشايب، يوسف. إضراب سائقي "العمومي" يشلّ الحركة وتواصل الاعتصامات

الاحتجاجية على الغلاء. جريدة الأيام. الرابط الإلكتروني: [http://www.al-](http://www.al-2012/7/ayyam.com/article.aspx?did=199044&date=9)

15. شركة ريف للتمويل. الموقع الإلكتروني: [http://www.reef.ps/atemplate.](http://www.reef.ps/atemplate.php?id=2)

16. صندوق شراكات. الرابط الإلكتروني: [http://ar.sharakat.ps/wordpress/](http://ar.sharakat.ps/wordpress/loan-guarantee-facility)

17. صندوق شراكات. الموقع الإلكتروني: [http://ar.sharakat.ps/wordpress/about-](http://ar.sharakat.ps/wordpress/about-pif)

18. عبد الله، محمد. 4.7 مليار دولار إجمالي القروض الممنوحة في فلسطين. جريدة القدس. الرابط الإلكتروني: [http://www.alquds.com/news/article/view/](http://www.alquds.com/news/article/view/id/514260)

19. عدوان، لورا. 2011. زراعة في مواجهة الاقتلاع. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإثراء.

20. كتاب، أيلين، وإياد الرياحي. المرأة والتنمية الريفية. دراسة غير منشورة. مؤسسة كوثر.

21. المالكي، مجدي، ياسر شلبي وآخرين. 2004. القطاع الاقتصادي غير المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة: الخصائص الاجتماعية الاقتصادية العامة. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

22. محاضر ورشات عمل لتخطيط الأولويات الاقتصادية. شهر أيلول / 2014.

23. معهد ماس. 2003. الآثار الاجتماعية والاقتصادية والمخاطر المترتبة على القروض.

24. الوزير، جهاد. 2008. السياسات المصرفية اللازمة لتشجيع الاستثمار في سوق رأس المال الفلسطيني. في وقائع المنتدى السنوي الثاني لسوق رأس المال الفلسطيني. رام الله- عمان 2008/12/27. رام الله: سوق فلسطين للأوراق المالية.

25. وكالة معا الإخبارية. الوزير لمعا: الجهاز المصرفي قادر على مواجهة الازمات المالية. (تاريخ الدخول: 2014/7/1). الرابط الإلكتروني: <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=694996>.

المراجع الأجنبية:

1. Al-Botmeh, Samia. "Implications of the Kerry Framework: The Jordan Valley". *Journal of Palestine Studies*, Vol. 43, No. 3 (Spring 2014), pp. 49-5.
2. Bruhn, M. & Love, I. 2009. The economic impact of banking the unbanked: evidence from Mexico. The World Bank. Available at: <http://ideas.repec.org/p/wbk/wbrwps/4981.htm>

3. Harvey, David. 2005. *The New Imperialism*. Oxford: Oxford UP.
4. Rabbani, Mouin. "It's Not Over until It's Over". *Journal of Palestine Studies*, Vol. 43, No. 3 (Spring 2014), pp. 51-55.
5. Raghavan, Pyralal. India's stunted banking sector: Number of banks per lakh population in Germany is 230 times higher than that of India. Link: <http://blogs.timesofindia.indiatimes.com/minorityview/indias-stunted-banking-sector-number-of-banks-per-lakh-population-in-germany-is-230-times-higher-than-that-of-india/>
6. Reserve Bank of India. Priority Sector Lending – Targets and Classification. Link: <http://www.rbi.org.in/scripts/FAQView.aspx?Id=87>
7. Wutich, Amber and Alexandra Brewis. "Food, Water, and Scarcity: Toward a Broader Anthropology of Resource Insecurity". *Current Anthropology*, Vol. 55, No. 4 (August 2014), pp. 444-468.

المقابلات:

1. مقابلة سلمان بشناق. رئيس جمعية كفر عبوش التعاونية للتطوير الزراعي. 2014/9/6. مقابلة خاصة بالدراسة.
2. مقابلة شاكر الصفدي، بنك فلسطين. 2014/7/7. مقابلة خاصة بالدراسة.
3. مقابلة عزمي المرزوق. مزارع. 2014/7/29. مقابلة خاصة بالدراسة.
4. مقابلة عزمي خلف. شركة عزيزا. 2014/9/7. مقابلة خاصة بالدراسة.



Lending and Development Policies in the Occupied Palestinian Territories

Firas Jaber

Imad Sayrafi

2014

All rights reserved. Copyright © The Center for Development studies – Birzeit University.

ISBN: 978-9950-334-22-9

Tel: +972 02 2982021

Fax: +972 02 2982160

P.O.BOX 14

Tel fax Gaza: +972 08 2838884

E mail: [cgs@birzeit.edu](mailto:cds@birzeit.edu)

Website: <http://home.birzeit.edu/cds>

Translation: Yaseen Al Sayyed

This work was supported by the Rosa Luxemburg Foundation



Table of Contents

1. Preface	4
2. Research Methodology.....	7
2.1 Objective	7
2.2 Approach.....	8
2.3 Research community	8
2.4 Sample	9
3. Lending Policies	9
3.1 Three lending institutions and the Paris Protocol on Economic Relation. . .	11
3.1.The PMA and banks	14
3.2 Agriculture and loans: A “loss-making” business	21
3.3 Is there lending?	24
3.4 Agricultural lending: The seniors versus the juniors	29
4. Conclusion.....	33
Bibliography	35

1. Preface

As a concept and practice, development in the occupied Palestinian territory (oPt) continues to be a source of major debate within the Palestinian society, including various political, economic, and development actors. This is mainly because Palestine is still under occupation. Any treatise of the development process remains limited under Israel's control over natural resources, crossing points, and land. The Israeli occupying forces have consistently destroyed socioeconomic infrastructure with a view to preclude development of foundations of the Palestinian society and disrupt national liberation effort.

The Palestinian Authority (PA) has produced a variety of development plans. Showing contrariety, the PA development planning approach reflects two key aspects: (1) absolute embracement of liberal economic free market policies in the development process, and (2) full submission to donor prescriptions and conditions. The donor community has essentially sought to adapt social infrastructure to requirements of the "peace process", and to keep the PA capable of some public service delivery to consolidate its control. This approach has gained more momentum after the second Intifada (uprising) broke out. Western countries provided a full-fledged review of access to funds and project implementation mechanisms to ensure more "discipline" and adjust "content" in confrontation of a society in revolt. As a result, liberal economic patterns have been introduced with a view to "individualise" the development process. Development has transformed into a commodity that is exclusively tradable among a group of private sector influential elites, who are linked to senior PA officials and Israeli commanders.

Encouraged by the Palestinian Ministry of National Economy (MoNE), Ministry of Finance (MoF), and Palestine Monetary Authority (PMA), international agencies, including the World Bank, International Monetary Fund (IMF) and several European organisations, provided reviews of financial, fiscal, and lending policies. The process was designed to rejuvenate the economic cycle by promoting private sector initiatives and driving economic growth. In this context, several investment conferences were organised.

Harvey (2003)¹ addresses the capitalist system and protective role states play by control over resources. Allowing capitalists to pile up and concentrate

1 Harvey, David, 2005, *The New Imperialism*. Oxford: Oxford UP.

capital, policies also create new geographical spaces, where profit making is the key driver of economy.

As a proof positive, banks have focused on consumer loans in the oPt. For example, over 68% of the loans offered by the Bank of Palestine are consumer-oriented². In a society that is still under occupation, production and social structures are incessantly ravaged in order to undermine any capacity of perseverance. The fact that loans are directed towards consumption will definitely dismantle the society's ability to accommodate any major turmoil. Without real guarantees of repayment, a large number of people will be confined to debt for extended years. A significant financial flow is not essentially designed to develop production structures, which can provide employment opportunities and create added value.

Contrary to Harvey, there are various perspectives about financial policies and loans. According to a World Bank report, allowing access to finance and consumer loans to persons with limited income exerts positive impacts on the economic activity. Access to finance, growth, and poverty alleviation are correlated. Although it does not provide direct support to production sectors, this pattern of finance also boosts an additional economic activity³. Limited income persons' capability of consumption is promoted by providing cash liquidity, ultimately enhancing the economic cycle. However, this is associated with focusing consumption, wholly or partly, on local products and/or establishment of small enterprises.

In the oPt, several actors play a role in the Palestinian context, including Israeli, international, and PA policies. For example, in the West Bank, racist Israeli regulations, which allow access to Israeli settlers to Palestinian water and resources, have led to convert settlements into fertile land compared to areas under control of the PA⁴. Grounded in control over land and resources, colonial practice targets a capital investment, which allows capital accumulation of looted resources to further entrench Israel's control. On the other hand,

2 Interview with Shakir as Safadi, Bank of Palestine, 7 July 2014.

3 Bruhn, M., and Love, I, 2009, The economic impact of banking the unbanked: evidence from Mexico. The World Bank: <http://ideas.repec.org/p/wbk/wbrwps/4981.htm>

4 Wutich, Amber, and Alexandra Brewis. "Food, Water, and Scarcity: Toward a Broader Anthropology of Resource Insecurity". *Current Anthropology*, Vol. 55, No. 4 (August 2014), pp. 444-468.

Palestinian farmers are subject to an unrelenting process of pillage and destruction, undermining their capability of perseverance through production and reducing their direct contribution to the economy. As indicated below, this is a result of colonial and neoliberal policies, which view farmers as an “unprofitable” investment.

The World Bank incorporated a fund for lending policy risk management, encouraging foreign, Arab and local banks in the West Bank and Gaza Strip to offer more loans from current deposits. Loans were basically channelled to personal consumer loans (e.g. purchase of houses, automobiles, etc.). Merchants and corporations were also encouraged to use overdraft accounts. Few loans targeted economic enterprises, however. In this case, interest rates and conditions set by banks as guarantees were excessively protective. More importantly, banks focused loans on guaranteed enterprises or capitalists who are capable of repayment. Small producers and SMEs were mostly left alone to compete with the Israeli occupation, Israeli products, and Palestinian mega corporations which have sought to reconfigure the map of control and monopoly.

Since 2011, several socioeconomic protests have been organised against low wages, high cost of living, fuel prices, etc. In 2012, Palestinian taxi drivers managed to apply leverage on the government by disrupting traffic and transportation activity⁵. The government partially responded to taxi drivers’ demands. Other protests and sit-ins against the PA went unnoticed because government policies are associated with the World Bank and IMF consultancies. Also, the lobby of Palestinian senior businessmen has gained more momentum.

Against this backdrop, certain demographic groups and geographical areas were further marginalised and excluded. In the Jordan Valley area, Israel has declared 87% of Palestinian land as state land, military zones, or nature reserves under effective Israeli control. Needless to say, the Jordan Valley harbours the most fertile land in the PA-controlled territory⁶.

5 Ash Shayeb, Yousef, “Taxi Driver Strike Paralyzes Movement and Ongoing Protests against High Cost of Living”, Al Ayyam:

<http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=199044&date=9/7/2012>(in Arabic)

6 Al-Botmeh, Samia. “Implications of the Kerry Framework: The Jordan Valley”. *Journal of Palestine Studies*, Vol. 43, No. 3 (Spring 2014), pp. 49-5.

A treatise of development in Palestine requires that the Israeli occupation, colonial activity and colonial formative structures be addressed. Resistance of these structures is also intertwined with production processes and protection of Palestinian production sectors against consequences of the Israeli occupation and economy. Palestinians import over US\$ 4 billion worth of Israeli goods and services⁷.

In relation to production and profitability, the agriculture sector is typically jeopardised by a range of risks, including weather conditions and prices. Beyond doubt, however, risks created by financial policies in the agriculture sector should be examined. In the current context, development prospects also need to be scrutinised.

Taking account of different standpoints on reflections of loans and financial policies, this paper is informed by Harvey's model to explain the role financial policies play in concentrating and piling up capital, creating a consumer community, and imparting adverse impacts on the development process. These policies do not support economic sectors, which promote Palestinian people's perseverance through production, provide alternatives for Israeli products, create new employment opportunities, and generate income for Palestinian households.

2. Research Methodology

2.1 Objective

This research paper analyses and deconstructs lending policies in the oPt in light of development approaches embraced by Palestinian governments. It assesses how lending policies have consolidated mega corporations and undermined SMEs throughout the West Bank.

The paper provides answers to key questions, including:

- What lending policies are in place in the Palestinian territory? How have lending policies evolved?
- Who is the main beneficiary of lending policies? What are the working relationships between banks, financial institutions, and loan holders?

7 Rabbani, Mouin, "It's Not Over until It's Over". *Journal of Palestine Studies*, Vol. 43, No. 3 (Spring 2014), pp. 51-55.

- Have SME owners and farmers benefited from lending policies that support domestic production?
- What effects are exerted by loans given to SME owners? Are bank and financial institution policies designed to support production enterprises? What conditions are imposed on borrowers?

The paper also examines a mega corporation model –Palestine Poultry Company (AZIZA) –in the Tulkarem governorate and assesses impact on poultry production, including broiler and laying hens, as well as on local residents.

2.2 Approach

The research paper is informed by a qualitative analysis approach, including in-depth structured interviews with a number of SME owners, farmers, and AZIZA representatives. The paper also provides a review of literature, including relevant documents and reports.

In the course of reviewing key theoretical concepts of lending, the paper analyses various economic and development schools, which view lending as a financial and development policy/tool. This conceptual review provides an entry point to investigating the current lending policy, including reflections on the development process.

2.3 Research Community

The research community comprises large and small production enterprises and lending agencies. Large production enterprises include production companies, whilst small production enterprises cover small scale producers, such as farmers. Lending agencies include banks and financial institutions.

Operational frameworks and rules of banks and lending institutions show key variations. Supervised by the PMA, banks operating in the Palestinian territory are governed by the Palestinian Law on Banks as well as by laws of respective countries of origin. Subject to a different law, lending institutions are controlled by the Palestinian Capital Market Authority (PCMA).

This variation means that the mechanism for reinvestment of a portion of deposits, ratios and procedures are part and parcel of the banking system. By contrast, lending corporations operate a different mechanism, which does not

entail deposits, reinvestment or injection of a portion of deposits back in the society. A common denominator between banks and lending institutions is that both deal with loans as a financial tool to make profit at a high interest rate and in line with tight guarantees. Banks and lending agencies are also highly capable of influencing the local economy.

2.4 Sample

The sample comprises poultry farmers in northern West Bank, including in Kafr Jammal, Kafr Abbush, and Kafr Sur. Seven farmers were interviewed in these areas.

To assess volume of production, interviews were held with four farmers with a production capacity of 500-700 chicks/hens and three others with a production capacity of 1,200-4,000 chicks/hens.

To investigate lending to production enterprises, two interviews were conducted with AZIZA representatives and one with a staff member of the Bank of Palestine.

Farmers were selected by field researchers in target research areas. In a first stage, visits were made to these areas in search of small scale farmers. In a second stage, interviews were conducted with medium scale farmers.

3. Lending Policies

Successive Palestinian governments have implemented tri-annual national development planning cycles. As publicly announced, national development plans are tailored to invest government and donor community efforts in a variety of development priorities. In a general context, however, a national development plan is a key document required by donors to fund the PA. Designed to recruit funds, this document is subject to a negotiation process, where each stakeholder attempts to set their own terms and conditions. Therefore, the Palestinian national development plan ends up as an inhomogeneous basket of conflicting projects, programmes, and priorities.

The National Development Plan (NDP) 2014-16 provides a set of policy priorities. Of these, the NDP seeks to reinvigorate the private sector and enhance productive capacity and fair competition, especially in the agriculture sector.

To scale up production and growth, the NDP 2014-16 also identifies as a target the responsible utilisation of resource-rich areas, such as the Jordan Valley⁸. By invoking the Kerry Framework, the Palestinian government seeks to launch Sharakat, an MSME Investment and Financing Platform. Sharakat's internally managed Investment Fund focuses on MSMEs in several sectors and areas, including industry, agriculture, IT, health, and education⁹. According to some Palestinian businessmen, Sharakat has already started to purchase shares in currently successful production enterprises, particularly in food processing and dairy production sectors, with a view of further expansion.

The NDP 2014-16 sets development policies, approaches, and priorities in four key sectors, including Economic Development and Employment. Providing relevant general policies, the NDP provides two priorities in this sector:

1. Promote investment in income-generating SMEs throughout Palestinian governorates, provide credit facilities and guarantees, and help establish linkages between them.
2. Develop informed processes to facilitate access to finance for Palestinian corporations, particularly small firms and individuals¹⁰.

Based on the Kerry Framework, the NDP 2014-16 approach is assisted by establishment of the Sharakat Investment Fund. As government and public policies, credit and lending have been used to transfer resources to a certain category of the population. The global context of credit and lending policies in general, and microfinance in particular, has generally developed from a direct government involvement to a policy making designed to promote and consolidate growth of microcredit¹¹.

Government national development planning and lending policies are not integrated so as to provide a clear explanation of lending and credit or why these

8 State of Palestine, National Development Plan (NDP) 2014-16, http://www.mopad.pna.ps/en/images/PDFs/Palestine%20State_final.pdf

9 MSME Investment and Financing Platform (Sharakat): <http://www.sharakat.ps/wordpress/about-sharakat/>

10 NDP 2014-16, op. cit.

11 Duflos, E., and K.Imboden, The role of governments in micro-finance, CGAP Donor Brief no. 19, June 2004: <http://www.cgap.org/sites/default/files/CGAP-Donor-Brief-The-Role-of-Governments-in-Microfinance-Jun-2004.pdf>

target certain sectors. Apart from a focus on income-generating small enterprises, government plans and policies do not make clear whether agricultural enterprises can access loans and credit. In reality, agricultural credit is of paramount importance in communities that rely on agriculture as a primary source of income. Most often, finance is in the form of short- or mid-term credits. A small portion of agricultural credit is channelled to finance long-term projects. Designed to finance current agricultural crops, produce, structures, and compounds, agricultural credit also contributes to increasing agricultural produce and promoting agricultural development. If used prudently, agricultural credit can help improve farmers' living standards, boost contribution of agriculture in the national income, reduce food dependency, and alleviate relevant negative impact on the economic activity¹².

Various approaches shape the understanding of lending policies. The common, prevalent policy supports personal and consumer loans channelled to purchase residential properties and automobiles. Another lending practice targets enterprises. Mostly, mega corporations, particularly those operating in service sectors, have the lion's share of credit facilities. An official policy has not been in place to support the agriculture sector with loans targeting production and employment. Nothing but mediocre initiatives (mentioned below) have been taken. Evidently, the PA official policy targets investment promotion, specifically large enterprises which are mainly concentrated in service and financial sectors. Production sectors have oftentimes been excluded from the PA approach. Although it has reconsidered SMEs, the NDP 2014-16 does not devise tangible financial or development solutions for these enterprises.

3.1 Three lending institutions and the Paris Protocol on Economic Relations

Lending and credit are informed by several economic-financial models. Finance is offered by means of financial tools that belong to the state, state institutions or public banks, in which the state has a significant contribution. Secondly, the banking sector, including banks incorporated as public shareholding companies or banks owned entirely by the private sector, provide

12 Azizah, Bin Saminah, 2006, "The Policy of Banking Finance of the Agriculture Sector in Light of Economic Reforms - Algeria as a Case Study", in Financing Policies and Respective Impact on Economies and Institutions (Proceedings of the International Forum, 21-22 November 2006), Algeria: University of Biskra.

loans and credit facilities. In a third (mixed) model, private firms, cooperative societies or civil society organisations offer loans.

In the Palestinian context, the banking sector dominates lending operations. Although this paper addresses lending in production sectors, with a particular focus on loans targeting agricultural and livestock production, it provides an overview of the role the government and other corporations play in financing these production operations.

Palestinian, Arab and foreign banks operating in the West Bank and Gaza Strip are relatively nascent. After they had been closed down by the Israeli occupying authorities, most banks resumed operations in early 1990s. In addition to their own procedures and regulations, banks are governed by Palestinian laws as well as monitored and supervised by the PMA. According to the Paris Protocol on Economic Relations between Israel and the PA, the PMA serves as the Central Bank of Palestine. Despite the fact that it does not exercise full powers of a central bank, the PMA has a regulatory mandate over banks operating in the Palestinian territory.

Ironically, the PMA was established after banks had already started operations in the oPt. Without any regulatory framework, banks managed to operate and make profits. Banks were only governed by legal frameworks in force in relevant countries of incorporation, or by then effective Jordanian or Egyptian laws. From the onset, banks effectively determined formation and operational capacity of the PMA. Additionally, the Paris Protocol provides the grounds for regulation of the Palestinian-Israeli economic relations. The Protocol codifies and restricts the PMA role and capability influencing financial policies, effectively disabling the Authority to catch up with central banks.

The Paris Protocol on Economic Relations sets the economic cornerstone of the PA system. In addition to an extended range of procedures and authorised and prohibited items, the Protocol effectively makes the PA economic system dependent on the strong, vibrant Israeli economy. These include taxes, customs, standards and specifications, import and shipping terminals, tax and customs rates, and items and products that can or cannot be imported. As a basis to deal with products imported to the Palestinian market, the Paris Protocol provides average of the standards existing in the European Union countries, or the USA standards, which parameters have been set at the val-

ues prescribed for the geographical conditions of Israel¹³. By establishing a “monetary authority” or the current PMA, the financial system applicable in the Palestinian market is prescribed by the Protocol. The PMA framework of operation is set on the basis of free market and global financial transactions. Israeli banks are authorised to operating within the PA-controlled territory¹⁴. The New Israeli Shekel (NIS) will be one of the circulating currencies in the Palestinian territory and will legally serve there as means of payment for all purposes, including official transactions. Liquidity requirements on the various kinds of NIS deposits (or deposit linked to the NIS) in banks operating in the Palestinian territory is also set according to the type of deposits. More dangerously, the Bank of Israel will be responsible for managing deposits in the NIS. Accordingly, given the PMA’s inadequate management, the Bank of Israel will act like a central bank of the NIS within the PA-controlled territory¹⁵.

The Paris Protocol determines taxes, including VAT, which will not be 2% below the Israeli VAT rate. Palestinian workers will continue to be employed in Israel. According to the Protocol, Israeli settlements are authorised. Tax rebates, pension rights and other social benefits are fixed. Deductions made for Israeli institutions, which provide health care or administrative services to Palestinian workers employed in Israel, are also determined¹⁶. Strangely, the Paris Protocol deals with the Israeli settlements as legal areas, allowing taxes to be levied on Palestinian workers employed in these settlements for the PA.

The Paris Protocol regulates establishment of the PMA. To put in place “acceptable” financial management standards, the PMA will comply with applicable international standards. According to PMA Governor Jihad al Wazir, the PMA published the Corporate Governance Guide for Banks in Palestine: Rules and Best Practices in compliance with the standards of the Basel Committee on Banking Supervision and the decisions taken end of last year by the Board of Governors of Central Banks and Arab Monetary Institutions at the Arab Monetary Fund. “In 2006, the banking system faced a difficult situation, with a reserve of US\$ 220 million only. However, we devised solutions and learned lessons from the previous financial crisis. Now, the Palestinian banking system’s reserve is over US\$ 1.3 billion. Delinquent loans dropped

13 Article III(12)(a), Paris Protocol.

14 Article IV, Paris Protocol.

15 Paris Protocol.

16 Ibid.

from 15% in 2006 to just 2.9% now. Beginning in 2011, we have prepared and immunised our banking system against financial crises, which resulted from the so-called Arab Spring events. We have prepared ourselves to geopolitical fluctuations. From 2010 through 2013, we increased risk ratio from 1.5% to 2%. To ensure further financial hedging, all banks distributed only 15% of respective earnings.”¹⁷

This is a clear statement. Following the second Intifada, commitment to loan repayment has enhanced. During the Intifada, borrowers were incapable of repaying debt obligations due to suspended wages and collapse of many establishments. Having resumed functions, the police and judicial system prosecuted delinquent borrowers. Equally important, banks introduced significant restrictions to lending conditions and procedures. To receive a loan, a borrower has to provide two guarantors, registration certificate of residential property, or automobile mortgage. Subject to withholding entitlements, the borrower will also be committed to transfer their salaries to the relevant bank. In other words, the bank would take four times as much as a guarantee for personal and consumer loans earmarked for purchase of automobiles and residential properties. This is the case of the majority of loans offered by banks.

3.1.The Palestinian Monetary Authority (PMA) and Commercial Banks

In light of short sovereignty and statehood, the PMA was established to exercise some tasks of central banks. The PMA supervises the banking sector throughout the PA-controlled territory.

In 1995, the PMA was incorporated in line with a Presidential Decree, which was later replaced by Law No. 2 of 1997 on the Palestine Monetary Authority. Accordingly, the PMA carries out many tasks provided by the Paris Protocol on Economic Relations. It exercise some, though not all, of the tasks assigned to a central bank, particularly bank control, payment services, research, and statistics¹⁸.

17 Ma’an News Agency, Al Wazir: The Banking System is Capable of Facing Financial Crises:

<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=694996>Last accessed on 1 July 2014. (in Arabic)

18 PMA, September 2014: <http://www.pma.ps/en-us/home.aspx>

By definition, the PMA is clearly bound to the Paris Protocol, which imposes a set of restrictions on development of the Authority itself, as well as on development of financial and economic domains in the PA-controlled territory. More importantly, the PMA is obliged - based on the Paris Protocol - to provide ongoing coordination with the Central Bank of Israel and to use the NIS. Restrictions are placed on various currency reserves. Currency is constantly linked to the NIS.

The PMA is governed by a legal and legislative framework. This framework consists of three key laws: Law No. 2 of 1997 on the Palestine Monetary Authority, Law No. 7 of 2013 on the Palestinian Deposit Insurance Corporation, and Law No. 6 of 2013 on Amendment of the Anti-Money Laundering Law by Decree No. 9 of 2007. The PMA is also regulated by Law by Decree No. 17 of 2012 Concerning the Law on Reconciliation of National Payments, Decision No. 62 of 2011 on the Regulation of Bank Licensing Fees, Decision No. 108 of 2011 on the PMA Financial and Accounting System, Decision No. 132 of 2011 on the Regulation of Licensing and Control over Specialised Lending Institutions, Law by Decree No. 9 of 2010 on Banks, and Decree No. 13 of 2008 Concerning the Regulation on Licensing and Control over the Money Change Profession¹⁹.

These regulations govern PMA operations, licensing of banks and various bank corporations, and anti-money laundering processes. In the context of combating terrorism, an Anti-Money Laundering Law by Decree was enacted with a view to dry up the financial resources of some Palestinian parties and organisations. Under a variety of pretexts, banks have recurrently invoked this law by decree to close accounts of certain civil society organisations, including agricultural enterprises.

A total of 17 banks, including a network of over 252 branches and offices, operate under the PMA jurisdiction. Of these, seven banks are local and 10 are foreign. Two Islamic banks also operate in Palestine. Authorised by the PMA, 256 money changers are in operation in the West Bank and Gaza Strip²⁰. Of all local banks, seven are listed on the Palestine Exchange (PEX), with the Bank

19 Ibid.

20 PMA, Fact Sheet Q3 2014:

http://www.pma.ps/Portals/1/Users/002/02/2/About%20PMA/Fact%20Sheet/English/Fact_Sheet_09072014_En.pdf.

of Palestine having the largest market value of US\$ 448 million²¹. The Arab Bank operates in the Palestinian market, but its shares are listed on the Jordan Stock Exchange. Arab Bank is the largest in terms of employment and assets in Palestine.

Comparing total facilities to deposits, according to the Association of Banks in Palestine (ABP), customer deposits at banks operating in Palestine totalled US\$ 8.5 billion towards end of May 2014. That is, total loans comprise almost 52% of bank deposits. The Arab Bank and Bank of Palestine take over 55% of the volume of deposits in the Palestinian territory. Both banks also provide 60% of bank facilities. The remainder is distributed to all other 15 banks²².

This large number of banks is not justifiable in light of the small and limited scale of the Palestinian economy, which is structurally controlled by the Israeli occupying authorities. By contrast, in the economy of China, the ratio of banks per lakh population is 0.02²³. In Palestine, this ratio is 2.2 per 100,000 persons, the same as that of developed countries like Denmark. If the same ratio of banks in China were to be applied, Palestine would only need half a bank.

Table (1): Ratio of banks in developed economies to the population

Country	100,000
Germany	2.3
Denmark	2.2
USA	2.1
France	1.1
Britain	0.5
Palestine	2.2

21 PEX, Periodic Trading Report 3-31 August 2014:

<http://www.pex.ps/PSEWebSite/NASHRA/20140831.pdf> (in Arabic).

22 Abdullah, Mohammed, "Loans Granted in Palestine Total US\$ 4.7 Billion", Al Quds:

<http://www.alquds.com/news/article/view/id/514260> (in Arabic)

23 Raghavan, Pyaralal, India's stunted banking sector: Number of banks per lakh population in Germany is 230 times higher than that of India:

<http://blogs.timesofindia.indiatimes.com/minorityview/indias-stunted-banking-sector-number-of-banks-per-lakh-population-in-germany-is-230-times-higher-than-that-of-india/>

Banks do not promote investment in economic production sectors by offering concessional loans to be repaid over long, medium and short terms. Particularly in relation to production loans, some banks have started to finance SMEs. Banks provide loans for consumption and purchase of properties, which entails a low risks and a high guarantee of loan repayment. All these loans fall within consumer, rather than production, expenditures. However, banks do not issue production loans in light of a high risk of default on the loan. This type of risk, in fact, ensures development of small, medium, or even large production enterprises, which rely on bank assets deposited by Palestinian citizens. Other Palestinian citizens would invest these assets with a view to expand the cycle of production and employment²⁴.

Banks view the Palestinian economy as an appropriate hub to pile up profits. They do not have to return a portion of earnings in the form of reinvestment in production and industrial enterprises. The PA approves this bizarre approach. Most countries stipulate that foreign banks operating on national territory designate a certain portion to be used as industrial and production loans. In 2014, the Reserve Bank of India developed a list of priority sectors for lending. On top of these are agriculture, micro and small enterprises, and education²⁵.

Several treatises compare the ratio of bank investments made in Palestine and neighbouring Arab countries. In contrast with Jordan and Egypt, banks invest a mediocre portion of deposits in Palestine. In 1996, banks invested approximately 68% of total deposits in the form of balances at banks abroad. In comparison to neighbouring countries, the ratio of credit facilities to deposits is low (In 1996-2003, the highest ratio of credit facilities to deposits registered 38% in 2000). This indicates a modest bank contribution to financing economic activities in the Palestinian territory²⁶.

A more recent study casts doubt on the ratio of bank investments: "In terms of total customer deposits or in terms of total assets, investments of banks

24 Jaber, Feras, 2010, *Privatisation of Palestine: On the Illusion of Development. Critique of the Palestinian Development Discourse*, Bisan Centre for Research and Development, Ramallah.

25 Reserve Bank of India, *Priority Sector Lending - Targets and Classification*: <http://www.rbi.org.in/scripts/FAQView.aspx?Id=87>

26 Al Ja'fari, Makhoul, et al, 2003, *Palestinian Service Sector's Role in the Economic Development Process*, Palestine Economic Policy Research Institute (MAS), Ramallah, p. 4.

operating in the Palestinian territory are generally the lowest in comparison to neighbouring countries. In addition to high political risk, this is attributed to a weak Palestinian financial market in relation the diversity of investment tools. As these are only limited to shares, banks are incapable of investing cash surplus in the local financial market. Therefore, banks prefer to target other investment tools outside Palestine.” In 2008, the ratio of investment to total customer deposits represented 6.29% and investments to total assets 4.78%. In Egypt, these ratios scored 27.09% and 18.78% respectively during the reporting period²⁷. Marking a breach of reciprocity between profit making and society, banks are actually smuggling funds and deposits of the Palestinian people outside Palestine to gain further earnings. A Palestinian depositor at any bank would like to see investments flowing inside Palestine, yielding economic and development benefits for them and for the Palestinian society as a whole. This statement was made by PMA Governor Jihad al Wazir, who is in charge of regulating bank operations as well as investments. However, the PMA does not oblige banks to invest in Palestine, particularly in production sectors. On the contrary, banks prefer to protect their funds outside the West Bank and Gaza Strip. In addition to divestment from the Palestinian territory, banks embrace a foreign investment approach. With a zero repayment risk, credit facilities (though mediocre) usually target companies and persons who are capable of debt repayment. To sum up, the banking sector operates within margins of a profit-making rule, only investing in sectors that harbour guaranteed profits²⁸.

Including loans made to cut the government budget deficit, consumer loans make up the largest portion of bank loans. Alone, the Bank of Palestine offered 68% of total loans in 2014²⁹. Banks rely on loans to make profits.

27 Al Wazir, Jihad, 2008, “Banking Policies Needed to Promote Investment in the Palestinian Financial Market”, Second Annual Palestinian Capital Market Forum, 27 December 2008, PEX, Ramallah, p. 69.

28 Jaber, Feras, *op. cit.*

29 Interview with Shakir as Safadi, Bank of Palestine, 7 July 2014.

Table (2): Distribution of loans (PMA, 2013)

Distribution of loans according to sectors, 2013	
Sector	in millions (USD)
PA	723.2
Palestinian local government units	0.3
Palestinian nonfinancial public sector bodies	0.1
Other residents	2454.6
Resident corporation loans	957.2
Asset-backed loans	167.7
Construction and development	32.1
Household development	38.9
Other	96.7
Other guarantees	755.3
Agriculture/food industry	10.1
Commercial/industrial loans	554.3
Small enterprise lending	26.3
Foreign trade finance	4.0
Other	160.5
Cash-backed loans	34.2
Agriculture/food industry	3.1
Commercial/industrial loans	24.3
Small enterprise lending	0.1
Foreign trade finance	0.0

Other	6.7
Loans to resident persons	1435.3
Mortgage-backed loans	303.4
Private automobile loans	219.8
Cash-backed loans	2.2
Other	217.6
Education loans	14.0
Consumer loans	127.1
Instalment loans	80.0
Other consumer loans	47.1
Other	771.1
Credit cards	47.0
Cash-backed credit cards	19.7
Other	27.4
Non-profit household service providers	15.0
Resident loan allocations	50.9
Non-resident loans	35.7
Non-resident loan allocations	1.3
Total loans	3213.8

Source:Palestinian monetaty Authotity, 2013

3.2 Loans for Agriculture: A “loss-making” business

The Palestinian economy was exclusively agriculture-based. Due to a series of setbacks and occupation of Palestine, land has ended up under full Israeli colonial control. Overtime, and as a result of Israeli policies, Palestinian farmers who cling to their land turned into workers in Israeli workshops inside the Green Line. Before Israel occupied the West Bank and Gaza Strip, Palestine harboured a mainly agricultural trade economy. Then, the agriculture sector employed almost 40% of the Palestinian workforce, comprising mostly unskilled workers. By 1993, less than 20% of Palestinian workers were employed in this sector. The Palestinian “surplus” workforce moved to the Israeli economy. Part of this workforce came back to the West Bank and Gaza in the 1990s. The agriculture sector contribution to GDP plummeted from 33.7% in 1970 to less than 16% in 1991. The Palestinian economy was transformed into a service economy, which depends on trade with Israel and on Israeli sources of demand, rather than on international or domestic sources of supply and demand. In 1970-90, Israel was the primary business partner, accommodating 70% of the West Bank and Gaza imports and supplying 90% of exports to both areas. Israeli goods had free access to the Palestinian economy, which comprised the second largest marketplace for Israel after the USA. Palestinians were crippled by customs and non-customs barriers, which impeded access to Palestinian commodities to the Israeli market³⁰.

The Palestinian economy continued to depend entirely on Israel even after the PA was established. The Paris Protocol has consolidated Palestine’s economic dependence in all sectors. At the same time, PA policies have contributed to impoverishing Palestinian farmers. Most of the time, farmers found themselves alone in the confrontation with an expansionist colonial structure, which implements systematic techniques to usurp their sources of income, land, water, raw materials, and means of production. The advent of the PA, together with Israeli-Palestinian agreements and international donors, has brought nothing but more alienation from employment and land. Having “normalised the occupation”, the PA is practically incapable of providing production programmes or any tactics needed to overcome ongoing alienation and displacement. In this context, Palestinians had to choose between available possibilities with a view to produce themselves and their households. Palestinians have chosen agriculture although it is the least attractive in all employments today, not

30 Adwan, Lora, 2011, *Agriculture in the Face of Displacement*, BisanCenter for Research and Development, Ramallah.

only in Palestine but in developing and capitalist countries as well³¹.

The second Intifada uncovered a high degree of dependence and vulnerability caused by the PA policies. The PA established line ministries and government agencies, which have not been mindful of conditions of the Palestinian people under occupation. While PA policies have not seriously contributed to consolidating perseverance, social structures and adaptation mechanisms played a role in maintaining a perseverant society during the second Intifada. As a result of the Intifada, Palestinians were no longer allowed to work inside the Green Line, prompting some to get back to professions they had forsaken. Resuming the agricultural activity in a sustained state of alienation has not helped farmers restore stability nor feel secure. Having been alienated, Palestinian farmers were forced to lose control over their means of production. Hence, they have been incapable of controlling re-production of their living conditions and existence as they wished. Given its structure, the PA has not changed these conditions of alienation. On the contrary, the PA has exacerbated farmers' feeling of marginalisation and further entrenched their alienation. "By alienation, I mean farmers are unable to control their means of production and employment due to usurpation of their capacities by the coalition of external and internal forces mentioned above. As such, farmers are precluded from re-producing their existence outside the form designed for them within the condition of alienation."³²

In the case of a society that depends on limited resources, re-production is effected by using agriculture, industry, micro-trade, and focus on SMEs with highly labour intensive capacity. However, substantial barriers have undermined capacities of these sectors and tools. According to the Paris Protocol, "[t]here will be free movement of agricultural produce, free of customs and import taxes, between the two sides."³³ Consequently, the PA is incapable of protecting Palestinian markets against the Israeli mega agribusiness machine, which is originally installed on Palestinian land. Adversely affecting and preventing development of this vital sector, Palestinian farmers and agricultural produce lack protection, and Palestinian market is dumped with Israeli products. Palestinian products can no longer provide a replacement of Israeli agricultural produce. Land has been viewed as a political commodity, so both

31 Ibid.

32 Ibid.

33 Article VIII(1) of the Paris Protocol.

land and water were waived as such. In the best case scenario, land has been undermined as a condition posed by the occupying power. Thus, the Palestinian agriculture sector has been so weak to provide a backbone of the economy of perseverance. Attached to their land, an extended number of Palestinian households rely on agricultural and livestock production. However, evolution of an organised, strong agribusiness sector has been effectively disrupted³⁴. Added to this, the aforementioned official PA policies identify with free market, while at the same time the PA does not exercise control over even one crossing terminal!

Continued decline of agriculture and livestock production is an outcome of direct and indirect Israeli practices. In addition, the PA liberal economic policies have concentrated on privatisation. PA institutions have not provided any support or sponsorship of key sectors. For example, the budget line item earmarked to the Ministry of Agriculture is at best 1% of the PA general budget. Over three years, the NDP 2014-16 allocates US\$ 206.5 million of the general budget to the agriculture sector. Of this sum, US\$ 83.5 million, or 40.5%, cover operating expenses (i.e. relevant government sector bodies) and US\$ 123 million, or 59.5%, are designated to provide development expenses (i.e. direct sector projects). In other words, the PA appropriates US\$ 41 million to development projects in the agriculture and livestock sector³⁵. Beyond doubt, this sum calls in a detailed discussion.

This amount is supposed to cope with many factors, which played a decisive role in undermining agriculture-based rural development. These include the Israeli military occupation and land grab for settlement construction and housing of new settlers. Lacking needed independence, government policies have neglected the Palestinian countryside. An increasing number of villages have been excluded from successive national development plans. Furthermore, hundreds of villages and rural communities have been isolated by the Separation Wall across the West Bank, also resulting in seizure of thousands of acres of land belonging to Palestinian farmers. Later known as marginalised areas, these communities are entirely beyond the scope of Palestinian development goals³⁶.

34 Jaber, Feras, *op. cit.*

35 NDP 2014-16, p. 93.

36 Kuttab, Elyn, and Iyad arRiyahi, *Women and Rural Development*, Unpublished, Kawthar Foundation.

3.3 Is there lending?

Small enterprises, as well as the informal economic sector³⁷ which includes the majority of agricultural activities, operate in line with a strategy of adaptation within the Palestinian society. The second Intifada is a case in point. Then, large economic establishments and service corporations were inactive and could not save part of the economy. According to PCBS data, the value of output of Palestinian informal sector projects was about US\$ 218.1 million. Of this, the agriculture contributed 70.2%. However, the PCBS survey indicates that the number of informal sector projects declined by 20.8% in 2014 compared to 2008³⁸. The agriculture sector provides employment opportunities, reduces unemployment, and alleviates poverty. The number of employed persons in the informal sector, covering all economic activities, was estimated at 192,000. Of these, the agriculture sector had the highest share (40.6%) of the total workforce in this sector³⁹. A significant portion of formal activities take place outside establishments. After the second Intifada broke out, these establishments were incorporated as a result of the Israeli closure regime and harsher socioeconomic conditions. During the Intifada, these activities were used as a strategy by Palestinian households to cope with difficult circumstances, particularly crises, as well as to provide a minimum income to cover even a fraction of household needs⁴⁰.

Later, these establishments found it difficult to adapt to a fierce “market” that is open to competition. Supported by their government, Israeli farmers are effectively capable of dumping the Palestinian market without checks or balances. In parallel, enormous resources were directed towards service, bank-

37 According to a recommendation of the International Labour Organisation, the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) defines the informal sector as household unincorporated enterprises with some market production (HUEMs), household projects (non-establishment enterprises), and paid employees at an establishment/tax unregistered enterprise.

38 PCBS, 2014, Informal Sector and Informal Employment Survey: Main Findings, Ramallah:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1760.pdf

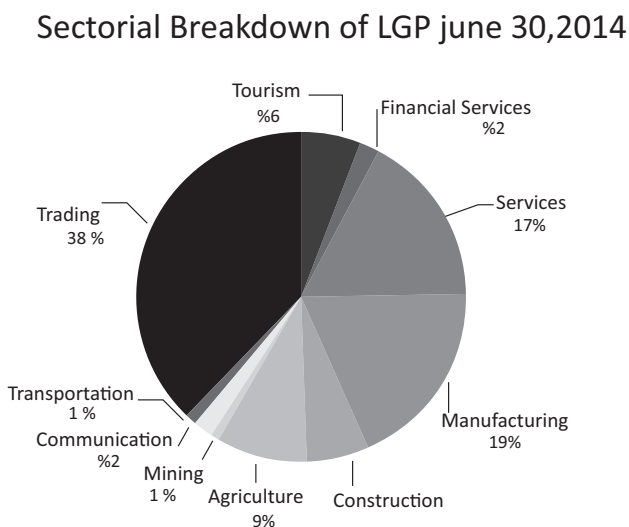
39 Ibid.

40 Al Malki, Majdi, Yasser Shalabi, et al, 2004, Informal Economic Sectors in the West Bank and Gaza Strip: Common Socioeconomic Characteristics, MAS, Ramallah, p. 79.

ing, and telecommunications sectors in the Palestinian territory. In workshops organised in the Tubas, Jenin and Qalqiliya governorates⁴¹, representatives of chambers of commerce, municipalities and cooperatives coincided that banks never offered any type of agricultural lending. Banks view agricultural and live-stock products as high risk investments, which lack guarantees for loan repayment. Sometimes, banks are of the opinion that it is risky to lend enterprises, which deal in “living creatures”. On the other hand, to offer loans to large service corporations would be faster and easier. Interviewed bank representatives highlighted high risks associated with agriculture sector investments. As project feasibility studies focus on accrued profits, agricultural enterprises are excluded from lending.

The chart below shows the volume of loans various economic sectors received from Sharakat’s Loan Guarantee Facility (LGF) of the Palestine Investment Fund⁴².

Figure (1): Breakdown of LGF Portfolio



41 Minutes, Workshops on Economic Priority Planning, September 2014.

42 Sharakat: <http://www.sharakat.ps/wordpress/loan-guarantee-facility/>

The agriculture sector received 9% of loans offered by Sharakat's LGF. No detailed figures indicate the type of agricultural enterprises targeted by the Fund, nor the shares of loans small or medium scale farmers had.

Sharakat LGF invests in companies, which work jointly with SMEs. "The Sharakat Fund's investment in the Palestinian Businesswomen's Association (ASALA) will provide small loans targeting Palestinian women. Ranging from US\$ 500-15,000, a loan will be used to meet Palestinian women's needs, including incorporation of new enterprises in various economic sectors, with a particular focus on production projects or expansion and development of existing projects."⁴³

Investment through ASALA and other organisations/companies means a reproduction of the same operational techniques, including the selling of loans to small scale farmers and housewives at a high interest rate. Sharakat Fund has not produced a new financial/credit tool, which would develop and boost the agriculture sector. It has invested in already successful enterprises. Enterprise success does not necessarily indicate a success of borrowing enterprises, however. According to Dr. Dhirgham Mar'i, CEO of Investment Affairs at the Palestine Investment Fund (PIF), since it was incorporated in early 2013, Sharakat Fund has invested over US\$ 10 million in seven Palestinian companies. These investments were allocated to corporations and projects operating in microfinance, tourism, industry, IT and other sectors. Microfinance is all the more significant because it supports a broad spectrum of Palestinians, who cannot access finance from banks or other financial institutions. In the past, Sharakat provided a US\$ 3 million loan to the Palestine for Credit and Development (FATEN) to finance enterprises operating in the agriculture sector and areas affected by the Separation Wall. Currently, Sharakat Fund contributes to increasing finance of ASALA's lending portfolio⁴⁴.

In relation to the Sharakat Fund's volume of investment, Mar'i clearly states that banks do not prefer to lend a wide spectrum of the Palestinian people, including small scale farmers who work in marginalised area.

43 Donia al Watan, The Sharakat Fund Invests in the Palestinian Businesswomen's Association (ASALA) to Finance Loans to Working Women in Marginalised Areas across Palestine:

<http://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/591635.html>

44 Ibid.

To access a loan is not a prerequisite for successful or sustained operation of an agricultural/livestock project. Loans offered to these production enterprises are subject to two conditions. Firstly, banks operating in the oPt set conditions which owners of small enterprises, particularly in the agriculture sector, cannot meet. Secondly, civil society organisations and companies that finance small enterprises also pose a set of conditions and interest rates. If an enterprise collapses or fails, a household with a loan will certainly incur more debt. In addition to a high interest rate, payable loan instalments are relatively significant compared to the household income:

I received a poultry farm loan. I did not have any experience with poultry farming. The association, from which I took the loan, lends women only. The loan was registered to my name and my husband established a poultry farm. However, the project was successful. Now, we have to repay a monthly loan instalment of US\$ 75⁴⁵.

Productive households are confined by further debt obligations as a result of the current lending system. Therefore, the only remaining option is the variety of production enterprises offered by civil society organisations. These enterprises are primarily designed to alleviate poverty by facilitating access to farmers and producers to a range of aid and grant programmes (training, consultancies, purchase of products, marketing, assistance to purchase means of production, etc.). To this end, civil society organisations promote the idea of consolidating perseverance of agricultural and livestock producers and their households. Mostly, such production-based interventions are impeded by various challenges. Income generated by the project is either insufficient to sustain relevant households or households are incapable of accessing markets and selling products at convenient prices. In other cases, households sell the project in order to convert it into cash.

Several agricultural associations and cooperatives incorporated the Reef Finance, a private company for agricultural finance and lending. Reef Finance targets farmers and livestock breeders throughout rural areas. Mr. Mohammed Abu Dalou, General Manager of Reef Finance, explained that the company provided US\$ 19 million worth of funds from early January 2008 towards end of last month. Reef Finance provided more than 2,800 loans in the West Bank and Gaza Strip. Distinctive of this company is that it is the only financial institution with a 100% focus on Palestinian rural areas. It is the first financial

45 Kuttab, Ellyn, op. cit.

institution that grants payment in-kind loans across economic sectors⁴⁶.

Towards late 2012, Reef Finance provided US\$ 6.9 million in finance of the agriculture sector, covering a total of 1,025 projects. The company provides in-kind funds that cover farmer and livestock breeder needs, including raw materials, farming equipment, seeds, seedlings, greenhouses, poultry, fodder, sheep, cattle, and other agricultural production inputs. Thanks to regular monitoring to ensure successful project operations, default on debt declined by less than 6% in spite of significant risks associated with the agriculture sector. According to its vision, Reef Finance works towards encouraging land husbandry and exploitation with a view to materialise self-sufficiency for the Palestinian people on their land. Reef Finance focuses on, and is willing to, providing necessary funds to every farmer, who seeks to use their land for farming purposes⁴⁷.

Farmers and producers do not only encounter difficulties accessing finance to sustain their projects, but are also affected by sale and production input prices. According to the Director of the Kafr Abbush Cooperative Association for Agricultural Development:

First of all, chicken price should be fixed by the Authority. On sale, chicken price may rise. This could happen only once in a lifetime. Chicken price reached NIS 12-13 per kilogram thanks to an immediate intervention from the Ministry of Agriculture. This is not right. We should have the price of a kilogram fixed at NIS 10 at maximum... I agree with the Authority. The price should be fixed. Consumers do have the right to be protected. Likewise, as a farmer, I should also enjoy protection. If you set a price for the consumer, you should set a price for me. Why do you let the market, company or establishment that provide us with hens and fodder manipulate us? As a ministry, it should set the fodder price. Why do you let the company manipulate us and raise the price? They set the price of hens as they like; they either raise or reduce it⁴⁸.

Reference is made here to mega corporations that produce and market fodder and hens, but manipulate the market, leaving no profit margin for farmers to help them develop their enterprises. On the other hand, these mega

46 Reef Finance: <http://www.reef.ps/atemplate.php?id=2>

47 Ibid.

48 Interview with Salman Bushnaq, Director of the KafrAbbush Cooperative Association for Agricultural Development, 6 September 2014.

corporations sell poultry, utilising their enormous capacities to compete with small scale farmers in the same marketplace. These corporations make profits twice: by selling fodder and poultry to farmers at a monopoly price, and by selling poultry in the market.

3.4 Agricultural lending: The seniors versus the juniors

The majority of poor social groups, farmers, and owners of small enterprises are not potential bank customers in order to qualify for loans. Essentially, banks provide consumer loans to purchase houses, automobiles, and furniture. According to ABP data, bank facilities and loans totalled US\$ 4.7 billion towards end of May 2014. Of total bank facilities and loans, government debt registered US\$ 1.35 billion. The remaining amount (US\$ 3.4 billion) was distributed to the private sector, including both persons and corporations. The majority of these were consumer loans worth of US\$ 890 million⁴⁹.

This idea is the core of banks' strategy in the West Bank and Gaza Strip. According to a research paper released by MAS, this is because the Palestinian economy primarily relies on public sector employment, which comprises 23% of the total workforce in the Palestinian territory. Therefore, public sector staff area potential clientele to receive loans. Towards 2012, approximately 94,000 government employees received loans. In other words, there is an immediate correlation between the PA general budget, loan portfolio, and consumer loans in particular⁵⁰.

Out of guaranteed loans (those feeding corporations with the resources, capacities and relations needed to access loans) and enormous consumer loans directed towards government staff, only fractions are left for producers, particularly farmers.

However, this approach has changed after reports of international organisations (European Union and World Bank) have identified Area C as a target economic zone. In fear of a deteriorated legitimate status of the PA, US Secretary of State John Kerry pledged support to offer loans to SMEs. The Bank of

49 Khabisah, Mohammed, "The Share of Agricultural Loans is 0.8% of Total Bank Facilities in Palestine", Al Araby al Jadid: <http://www.alaraby.co.uk/economy/404217fc-3587-40a7-858a-c62a0b517a5a> (in Arabic)

50 MAS, 2003, Socioeconomic Impacts and Risks Associated with Loans.

Palestine's SMEs Department started to provide these loans. In this context, the SMEs Department Manager determines the projects that can apply for loans: "We fund enterprises across service, industry, and agriculture sectors. We encourage industrial enterprises. However, there is not a larger share for a particular sector. There are agricultural enterprises, including dates and vegetable projects, in Jericho and Tubas. There are also sheep breeding and poultry farming operations, including broiler and laying hens. There is no distinction between certain areas. However, the majority (poultry farming) is concentrated in villages across Ramallah, Nablus, and Qalqiliya."⁵¹

The bank plans to expand and provide up to US\$ 300 million to SMEs over the upcoming five years. However, the same bank implements the same procedures and cautions in such a lending practice.

Borrowers can apply for one of two types of loans. Microloans range from US\$ 10,000 to US\$ 15,000. A microloan is provided over several phases, with a portion delivered at the end of each phase. Guarantees set for microenterprises are less strict than those prescribed for SMEs. To access a microloan, the bank can accept personal guarantees and cheques.

SME loans start from US\$ 15,000 up to US\$ 2.1 million. Given their larger size and broader area of coverage, guarantees should also be met by relevant SMEs⁵².

Cheques, personal guarantees, land titles, and automobiles are guarantees made to receive microloans. Larger loans entail stricter procedures and guarantees. This is why farmers' access to loans is not easy, precluding any business progress.

I have not decided to apply for a loan. Why? Because the project is not guaranteed (Livestock breeding projects involve a high risk). For example, if the price is fixed, one might think of borrowing as an option. Then, I can expand the farm and raise the number of hens from 4,000 to 20,000 per cycle. I do not want to breed hens and lose. No one watches my back."⁵³

51 Interview with Shakir as Safadi, Bank of Palestine, 7 July 2014.

52 Ibid.

53 Interview with Salman Bushnaq, Director of the KafrAbbush Cooperative Association for Agricultural Development, 6 September 2014.

According to PMA monthly data, total agricultural loans provided by banks operating in Palestine neared US\$ 24 million towards the end of 2013. Of total facilities (US\$ 3.1 billion) offered to the Palestinian private sector (both institutions and individuals), agricultural loans comprised less than 0.8%. Last year, around US\$ 4.4 billion worth of bank loans were injected in the Palestinian market. These included US\$ 1.37 billion owed by the Palestinian government. Compared to 2012 data, the size of loans channelled into the agriculture sector rose in 2013 by almost US\$ 5.6 million. However, these are still lower by around US\$ 7 million of a total of US\$ 30 million offered to this sector in 2010. In line with data released by MAS late last year, the agriculture sector's contribution to GDP would not go beyond 4.8% in 2013. By contrast, Walid Assaf, then Minister of Agriculture, stated that the sector would contribute as much as 5.8%⁵⁴.

In comparison to an earlier 35-48% average, this 1% discrepancy of the agriculture sector's contribution to GDP would not make a big difference. In the past, agriculture provided a key source of income for Palestinian households throughout rural areas, which make up the majority of the oPt.

It is easy for mega corporations that operate in several sectors, such as AZIZA, to access loans. According to the AZIZA Senior Customer Department Manager: "At first, the company had a large share capital. In new and modern projects, however, there is always a need to resort to banks. It was easy to access these loans from any bank."⁵⁵In line with PEX data, the market value of AZIZA is currently JD 59 million.

Living in close proximity to the AZIZA factory, a farmer from the Kafr Jammal village in the Tulkarem governorate explained why he did not apply for a loan: "What can banks do for us? Banks give loans to employees and military personnel. You need a salary so that the bank can give you a loan."⁵⁶

According to Aqel Abu Qare', an agricultural expert, the [mediocre] facilities the agriculture sector has received are a proof positive of the condition of Palestinian farming over the past period. Agriculture has declined continuously since the Oslo Agreement was concluded in 1993. Accessible employment at the PA institutions and dependence on Israeli agricultural produce marked the

54 Khabisah, Mohammed, op. cit.

55 Interview with AzmiKhalaf, AZIZA, 7 September 2014.

56 Interview with Azmi al Marzouq, a farmer, 29 July 2014.

start of collapse of the Palestinian agriculture sector. In 1992, the agriculture sector comprised almost 30% of Palestinian GDP. Combined, PA institutions and public sector employment have promoted thousands of farmers to migrate to cities. Israeli high quality agriculture produce also contributed to deteriorating agricultural activity and reducing the number of farmers⁵⁷.

An unfair, monopolistic competition has caused damage to small and medium scale farmers. Also because of price manipulation, an extended number of farmers have been forced to close down their farms. "In Kafr Abbush, for example, there were almost 30 poultry farmers. Of these 30, there are only six poultry farmers today. There are no poultry farms in Kafr Zibad. Kafr Jammal has a few farms, but there are more poultry farmers in Kafr Sur."⁵⁸

Mazen Sunnukrut, a businessman and former Minister of National Economy, asserted that the Palestinian agriculture sector enjoyed more facilities than those in many developed countries have: "I mean that the EU provides a duty-free access to all Palestinian crops exported to EU member states, regardless of volume of exports. However, government support of agriculture and farmers is almost nil. Historically, Palestinians had one profession - farming. The Palestinian climate is also appropriate for both summer and winter crops. Government focus on other consumer sectors has resulted in a declining agricultural self-sufficiency. Instead, the government relied on Israeli agricultural produce." Sunnukrut made clear that banks operating in Palestine offered funds to low-risk enterprises. This is not the case in the agriculture sector. However, if it is not affected by natural hazards, the sector might be exposed to risks created by Israel, including land levelling or confiscation. This is a years-long Israeli practice in the Jordan Valley - the bread basket of Palestine."⁵⁹

Against this backdrop, of all economic sectors, agriculture and livestock production have had the least contribution to GDP. Farmers suffer a great deal to preserve their land and farms. The current lending policy is not cautious of the crucial situation of farmers. As untenable guarantees are required, farmers cannot qualify to receive any loans.

57 Khabisah, Mohammed, *op. cit.*

58 Interview with Salman Bushnaq, KafrAbbush Cooperative Association for Agricultural Development, 6 September 2014.

59 Khabisah, Mohammed, *op. cit.*

4. Conclusion

PA economic policies are disrupted by relentless Israeli practices, which have deliberately targeted and destroyed Palestinian land and resources. Using all available techniques, the Israeli occupying forces also target agriculture - the forefront sector in confrontation of the Israeli settlement enterprise. Palestinian agricultural activity is impeded by a fierce competition with the Israeli agricultural produce, which is fully backed by the Government of Israel. Arable land is levelled, seized and destroyed by the Israeli occupying forces and settlers. In addition to absent government support, Palestinian economic and financial policies focus more on investment in service sectors, ultimately driven serving interests of mega capitalists. By incorporating companies and installations in the most labour intensive sites, these capitalists compete with simple farmers, effectively limiting their sources of income. A case in point is AZIZA, which competes with farmers in a vital area that has long been renowned for poultry farming. The company further manipulates prices of fodder and hens and sell livestock products in the local marketplace. Beyond doubt, the farmer alone is the losing party.

Small enterprise financing/lending is also challenging. Bank lending procedures will plunge many small borrowers into debt. "Many problems that may take place in the process of financing small enterprises are neglected. Most importantly, small enterprises may collapse. Sometimes, a loan is not used to finance a production enterprise, but to repay old debts or provide for daily needs of poor households. As such, a borrower may shift from being poor to being both poor and indebted. Therefore, a financing institution or association should examine economic feasibility of small enterprises, follow up on implementation, and evaluate success and capacity to market products in local or external markets. These are essential factor that cannot be ignored."⁶⁰

Support of production, particularly in the agriculture sector, enterprises imparts significant, favourable impacts economically, socially, and nationally. Based on a culture of liberation, land and man are the hub of a development process. This is most evident in the agriculture sector. "It is equally important to recognise the added value of production enterprises in the development process, particularly under the occupation which destroys production infrastructure across the Palestinian territory. Historically, agriculture has been a

60 Kuttab, Ellyn, op. cit.

primary sector in the Palestinian society. Hence, the government should play a major role in developing and boosting this sector with a view to promote perseverance of Palestinian citizens. Compared to 5.8% in 2013, the agriculture sector's share of Palestinian GDP comprised 18% in 1994."⁶¹

In light of commonly cited risks, loans are not offered to support agricultural activity. According to PMA and ABP reports and bank interviews, loans are not allocated on a sector basis. If any, a certain portion of loans is channelled to agricultural enterprises. Most crucially, support should be delivered to simple farmers across the West Bank and Gaza Strip.

Investment in agricultural loans furnishes an enormous opportunity for profit making. In addition to growing consumption in the internal marketplace, Palestinian agricultural produce enjoys facilities, including a duty-free access to the EU market. Also taking account of an increasing boycott of Israeli commodities, a liberation-based development process can be launched with a view to build on existing structures, reduce dependence on the occupation, and dispense with current economic policies of privatisation, monopoly, and disruption of production sectors.

61 Khabisah, Mohammed, "Bank Concerns Restrict Agricultural Loans in Palestine", Al Araby al Jadid:
<http://www.alaraby.co.uk/economy/7f79e5c5-ce9f-4f24-a75b-f1c9784a5f4b>

Bibliography

- Abdullah, Mohammed, "Loans Granted in Palestine Total US\$ 4.7 Billion", Al Quds:
- Adwan, Lora, 2011, *Agriculture in the Face of Displacement*, Bisan Center for Research and Development, Ramallah.
- Al Ja'fari, Makhoul, et al, *Palestinian Service Sector's Role in the Economic Development Process*, Palestine Economic Policy Research Institute (MAS), Ramallah.
- Al Malki, Majdi, Yasser Shalabi, et al, 2004, *Informal Economic Sectors in the West Bank and Gaza Strip: Common Socioeconomic Characteristics*, Palestine Economic Policy Research Institute (MAS), Ramallah.
- Al Wazir, Jihad, 2008, "Banking Policies Needed to Promote Investment in the Palestinian Financial Market", Second Annual Palestinian Capital Market Forum, 27 December 2008, Palestine Exchange, Ramallah.
- Al-Botmeh, Samia. "Implications of the Kerry Framework: The Jordan Valley". *Journal of Palestine Studies*, Vol. 43, No. 3 (Spring 2014), pp. 49-5.
- Ash Shayeb, Yousef, "Taxi Driver Strike Paralyzes Movement and Ongoing Protests against High Cost of Living", Al Ayyam: <http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=199044&date=9/7/2012>
- Azizah, Bin Saminah, 2006, "The Policy of Banking Finance of the Agriculture Sector in Light of Economic Reforms - Algeria as a Case Study", in *Financing Policies and Respective Impact on Economies and Institutions (Proceedings of the International Forum, 21-22 November 2006)*, Algeria: University of Biskra.

- Bruhn, M., and Love, I, 2009, The economic impact of banking the unbanked: evidence from Mexico. The World Bank: <http://ideas.repec.org/p/wbk/wbrwps/4981.htm>
- Donia al Watan, The Sharakat Fund Invests in the Palestinian Businesswomen's Association (ASALA) to Finance Loans to Working Women in Marginalised Areas across Palestine:<http://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/591635.html>
- Duflos, E., and K.Imboden,The role of governments in micro-finance, CGAP Donor Brief no. 19, June 2004: <http://www.cgap.org/sites/default/files/CGAP-Donor-Brief-The-Role-of-Governments-in-Microfinance-Jun-2004.pdf>
- Harvey, David. 2005. The New Imperialism. Oxford: Oxford UP.
- <http://www.alquds.com/news/article/view/id/514260>
- Jaber, Feras, 2010, Privatisation of Palestine: On the Illusion of Development. Critique of the Palestinian Development Discourse, Bisan Centre for Research and Development, Ramallah.
- Khabisah, Mohammed, "Bank Concerns Restrict Agricultural Loans in Palestine", Al Araby al Jadid: <http://www.alaraby.co.uk/economy/7f79e5c5-ce9f-4f24-a75b-f1c9784a5f4b>
- Khabisah, Mohammed, "The Share of Agricultural Loans is 0.8% of Total Bank Facilities in Palestine", Al Araby al Jadid: <http://www.alaraby.co.uk/economy/404217fc-3587-40a7-858a-c62a0b517a5a>
- Kuttab, Eileen, and Iyad al Riyahi, Women and Rural Development, Unpublished, Kawthar Foundation.

- Ma'an News Agency, Al Wazir: The Banking System is Capable of Confronting Financial Crises: <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=694996>
- Minutes, Workshops on Economic Priority Planning, September 2014.
- MSME Investment and Financing Platform (Sharakat):<http://www.sharakat.ps/wordpress/about-sharakat/>
- Palestine Economic Policy Research Institute (MAS), 2003, Socioeconomic Impacts and Risks Associated with Loans.
- Palestine Exchange, Periodic Trading Report 3-31 August 2014: <http://www.pex.ps/PSEWebSite/NASHRA/20140831.pdf>
- Paris Protocol on Economic Relations.
- PCBS, 2014, Informal Sector and Informal Employment Survey: Main Findings, Ramallah:http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1760.pdf
- PMA, Fact Sheet Q3 2014: http://www.pma.ps/Portals/1/Users/002/02/2/About%20PMA/Fact%20Sheet/English/Fact_Sheet_09072014_En.pdf
- PMA, September 2014: <http://www.pma.ps/en-us/home.aspx>
- Rabbani, Mouin. "It's Not Over until It's Over". Journal of Palestine Studies, Vol. 43, No. 3 (Spring 2014), pp. 51-55.
- Raghavan, Pyaralal. India's stunted banking sector: Number of banks per lakh population in Germany is 230 times higher than that of India: <http://blogs.timesofindia.indiatimes.com/minorityview/indias-stunted-banking-sector-number-of-banks-per-lakh-population-in-germany-is-230-times-higher-than-that-of-india/>

- Reef Finance: <http://www.reef.ps/atemplate.php?id=2>
- Reserve Bank of India. Priority Sector Lending - Targets and Classification: <http://www.rbi.org.in/scripts/FAQView.aspx?Id=87>
- State of Palestine, National Development Plan (NDP) 2014-16, http://www.mopad.pna.ps/en/images/PDFs/Palestine%20State_final.pdf
- Wutich, Amber and Alexandra Brewis. "Food, Water, and Scarcity: Toward a Broader Anthropology of Resource Insecurity". *Current Anthropology*, Vol. 55, No. 4 (August 2014), pp. 444-468.

Interviews

- Salman Bushnaq, Director of the Kafr Abbush Cooperative Association for Agricultural Development, 6 September 2014
- Azmi al Marzouq, a f
- Shakir as Safadi, Bank of Palestine, 7 July 2014
- Azmi Khalaf, AZIZA, 7 September 2014

